جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الافتراض النحوي
ومعايير قبوله
ورفضه عند المبرد

إعداد

الشيماء أبو بكر موسى محمد شومان

المدرس بقسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، المنصورة، جمهورية مصر العربية

(العدد السابع والثلاثون)

(الإصدار الثالث .. أغسطس)

(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

الافتراض النحوي ومعايير قبوله ورفضه عند المبرد

الشيماء أبو بكر موسى محمد شومان

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، المنصورة، جمهورية مصر العربية.

البريدالإلكتروني: AlshaimaaMohammed1429.el@azhar.edu.eg

الملخص:

يتناول هذا البحث الافتراض النحوي عند المبرد، فيتطرق إلى الحديث عن معنى الافتراض، ونشأة هذا المصطلح واستعمالاته، والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء الافتراضات عند المبرد وتحليلها.

ويهدف إلى بيان الأسس العلمية التي انطلق منها المبرد في بناء القاعدة النحوية، والتفرقة بين الافتراضات المقبولة والمردودة، ثم الحديث عن افتراضات خُرِّجَت على الضرورة، تقبل كما هي ولا يقاس عليها، ثم الخاتمة، والتي توصلت فيها إلى أن هذه الظاهرة متأصلة في كتب النحو بدليل وجودها في كتب المتقدمين، وأنها تفرق بين القواعد المتشابهة وتبين ما بينها من فوارق دقيقة لها أثر في الحكم على القاعدة، وأن القواعد النحوية إنما وضعت لخدمة النصوص، وليس العكس؛ لذلك فإن الافتراضات إن كانت مدعمة بأدلة، أو جاءت موافقة لقياسات النحويين فهي مقبولة، لأننا لو اعتمدنا القواعد الأصيلة فقط في الحكم على الافتراض لأدى إلى كثرة التأويلات، فقبول تلك الافتراضات على ظاهرها أولى ما لم يمنع مانع، فإذا خالفت تلك الافتراضات الأصول وأدت إلى محظور رُدَّت، ومن هنا تظهر قيمة الافتراض في إظهار صور جديدة للقاعدة، ورد الفاسد منها حتى لا تفسد اللغة.وأن للافتراضات وجها إيجابيا يتمثل في إثبات قواعد جديدة على وفق قواعد أصيلة تؤدي إلى التوسع في اللغة.

الكلمات المفتاحية:التصور الافتراضي – الواقع اللغوي –المقتضب– المبرد– القاعدة النحوية.

Grammatical assumption and criteria for its acceptance and rejection according to Al-Mubarrad

Al-Shaimaa Abu Bakr Musa Muhammad Shoman
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Mansoura, Arab Republic of Egypt.
Email: AlshaimaaMohammed1429.el@azhar.edu.eg

Abstract:.
This research deals with the grammatical assumption of Al-Mubarrad, and discusses the meaning of assumption, the origin of this term and its uses, and the method followed in this research, which is the descriptive analytical method based on the induction of assumptions of Al-Mubarrad and analyzing them
The research aims to clarify the scientific foundations from which Al-Mubarrad proceeded in building the grammatical rule, and to differentiate between acceptable and rejected assumptions, then to discuss assumptions that came out of necessity, are accepted as they are and are not measured by them, then the conclusion, in which I reached that this phenomenon is rooted in grammar books as evidenced by its presence in the books of the predecessors, and that it differentiates between similar rules and shows the subtle differences between them that have an effect on the judgment of the rule, and that grammatical rules were established to serve the texts, not the other way around
Therefore, if the assumptions are supported by evidence, or are in accordance with the grammarians' measurements, then they are acceptable, because if we depended only on the original rules in judging the assumption, it would lead to many interpretations. Accepting those assumptions on their face value is better unless there is an obstacle preventing it. If those assumptions contradict the principles and lead to something forbidden, they are rejected. From here, the value of the assumption appears in showing new images of the rule, and rejecting the corrupt ones so that the language is not corrupted. And that the assumptions have a positive aspect represented in proving new rules according to original rules that lead to the expansion of the language

Keywords:Virtual perception - linguistic reality - Al-Muqtaṣar - Al-Mubarrad - Grammatical rule.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد عبدك ورسولك، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم لقائك.

وبعد

فموضوع البحث هو الافتراض النحوي ومعايير قبوله ورفضه عند المبرد، والافتراض المقصود من البحث تلك الظاهرة التي تعتمد في أغلب صورها على أسلوب قيل وقال ثم الإجابة عنه وفق معايير محددة.

فالافتراض من الظواهر النحوية المهمة في كتب المتقدمين ولا نبالغ إذا قلنا إنه أساس الخلاف النحوي؛ لأن الافتراض يكون بناء على قاعدة أصيلة مسلم بها، ثم تظهر تلك الافتراضات التي يسعى متبنيها إلى تأويلها أو تطويعها وفق القاعدة، فتظهر الاختلافات والاعتراضات.

وإذا كان علم النحو الذي هو أساس العلوم النظرية قد زخر بهذه الظاهرة منذ بدء التقعيد له، فلا شك أنها موجودة في كل علم من العلوم مؤثرة فيه، وليس الأمر متوقفا على العلوم النظرية، بل إن الأبحاث المختلفة والنتائج المترتبة عليها في مجال العلوم والطب وغيرها ينبثق كثير منها عن افتراضات تؤدي إلى نتائج حتمية.

فهي – بلا شك – ظاهرة مؤثرة في كل العلوم، ومما يلحظ من خلال هذا البحث أنها مؤثرة في القواعد النحوية، ليس من جهة وضعها وإنما من جهة القياس عليها، فهي ظاهرة شائعة تحكمها ضوابط محكمة، تبين قوة الافتراض أو ضعفه، فأردت أن أسلط الضوء على تلك الناحية التي تبين قوة هذه اللغة التي تقبل الافتراضات، والتي جعلت لها ميزانا يحكمها وضابطا لقبولها.

فالافتراض دائما ما يكون وسيلة إلى غاية، فهو ليس هدفا وإنما هو وسيلة

يتحقق بها غرض معين كالتحقق من تجربة في العلوم التكنولوجية وغيرها، وهو كذلك في العلوم النظرية، فلا تختلف وظيفته هنا عن وظيفته في غيره؛ لأنه في حقيقته محاولة تجربة بعض الأمور.

وعندما نوجه النظر إليه من الناحية اللغوية فإننا نجد أن مستخدمه يحاول استنباط قاعدة جديدة على قياس قاعدة أصيلة مع الاعتداد بالأصول والحقائق التي تتسم بها هذه اللغة حتى لا نخرج بقاعدة ضعيفة لا نظير لها يشوبها القصور؛ مما يؤدي إلى فتح مجال لاستخدام أساليب لا وجود لها؛ مما قد يصل إلى اتباع الأهواء، ولا محالة أن الأمر سيتطور إلى أن نفقد هويتنا ولغتنا الأصيلة.

فالافتراض يوضح ويظهر قيمة هذه اللغة وتماسكها وثباتها وحكمتها في تركيب الألفاظ بل في الحركات أيضا، فإن لكل تركيب فيها هدفا، ولكل حركة فيها أثرا، وهذا إنما يظهره الافتراض بوضع لفظ مكان آخر وحركة مكان أخرى وتغيير بعض التراكيب عن أصلها، وهنا يظهر إبداع هذه اللغة.

فالافتراضات ليست من المسلمات، وإنما تعرض على قواعد أصيلة لنتمكن من تطبيقها ومعرفة مدى مطابقتها أو مخالفتها للأصول، ونستنتج منها قواعد صحيحة فنُقْبَل، أو قواعد ضعيفة فنُرَد.

وهي ليست ظاهرة دخيلة تقلل من شأن اللغة أو تهز ثوابتها، وإنما هي ظاهرة تهدف إلى بيان أسرار اللغة ودقائقها ومكنوناتها، تلك اللغة التي تزخر باللآلئ والجواهر؛ لذا كانت هذه الظاهرة وسيلة لاستخراج تلك اللآلئ لبيان عظم هذه اللغة.

ولهذه الأهمية كانت دراسة تلك الافتراضات أمرا مهما، ومن هنا اخترت دراستها للوقوف على حقيقة هذه الظاهرة، واخترت دراستها عند المبرد لأنه من

المتقدمين الذين لهم مؤلفات بين أيدينا إضافة إلى أن سيبويه وهو متقدم عليه له كتابه المعروف –قد تم دراسة التصور الافتراضي عنده[1]– فآثرت مقتضب المبرد كونه من المؤلفات الأولى التي استكملت تلك الظاهرة التي قدم لها سيبويه وشيخه الخليل، فبينها ووضح معالمها، وعرض افتراضات متنوعة نستطيع من خلالها إبراز تلك الظاهرة والوقوف على أهميتها في إثراء اللغة.

لذا: استعنت بالله وبدأت في قراءة الافتراضات عنده قراءة متأنية، وبعد الانتهاء من قراءتها استخلصت منها أن من هذه الافتراضات ما هو مقبول ومنها ما هو مردود، لذلك قسمت البحث على الوجه الآتي:

مقدمة– أسباب اختيار الموضوع– أهدافه– تساؤلاته– مشكلاته

الافتراضات وقسمتها ثلاثة أقسام: افتراضات مقبولة وافتراضات مردودة، وافتراضات خرجت على الضرورة، ثم الخاتمة والمصادر.

أسباب اختيار الموضوع:

١– الرغبة في دراسة هذه الظاهرة عند المبرد، حيث إن مؤلَّفه من المؤلفات التي ظهرت في بداية هذا العلم، ووجودها فيه دليل على أهميتها.

٢– أن المبرد من النحويين المتقدمين في هذا العلم وهو علم النحو، ولا ريب أن كل ما عرضه في مؤلَّفه موضع العناية والاهتمام.

٣– تأصيل ظاهرة الافتراض عند النحويين المتقدمين ومحاولة استخلاص هذه الظاهرة من كتاب المبرد، وبيان الأسس التي اعتمد عليها في قبول هذه الظاهرة ورفضها.

(١) ينظر: التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، أ.م.د.محمد فضل ثلجي الدلابيج، كلية الشريعة، جامعة جرش الأهلية، الأردن، تم النشر في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية المجلد ١٠، العدد ٢، بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠م.

أهداف الموضوع:

١- دراسة الافتراضات التي ساقها المبرد، وبيان مدى موافقتها للقاعدة الأصيلة أو عدم موافقتها.

٢- بيان أهمية الافتراضات في الدرس النحوي، وما نخلص إليه من إثبات قاعدة جديدة على وفق قاعدة مسلم بها.

٣- بيان الأسس العلمية التي انطلق منها المبرد في بناء القاعدة النحوية، والتفرقة بين الافتراضات المقبولة والمرفوضة، وبيان ضوابط كل منهما.

تساؤلات البحث:

أثار البحث بعضا من التساؤلات، منها:

١- هل ظهر مصطلح الافتراض عند المبرد؟ وإن لم يكن موجودا فكيف عبر عنه في كتابه؟

٢- كيف استنتج المبرد حكما للافتراض الجديد؟

٣- ما الضوابط التي اعتمد عليها المبرد في قبول الافتراض أو رده؟

٤- هل كان المبرد مُقِلًّا في عرض الافتراضات أو أنه أكثر منها؟

مشكلات البحث:

أن لفظ الافتراض لم يرد صراحة عند المبرد في مقتضبه، فهو وإن زخر كتابه بالافتراضات إلا أنه لم يصرح بلفظها مرة واحدة، ومما زاد الأمر صعوبة أنه لم يكن يخصص أسلوب قيل وقال – الذي شاع في كتابه واستخدم أكثره في الافتراضات – للافتراضات فقط، وإنما نجده يستخدمه أيضا لتأكيد قاعدة، أو لبيان علة، وليس بالضرورة لفرض افتراض جديد.

لذلك كان البحث في المقتضب عن الافتراضات يحتاج إلى دقة وإتقان للفصل بين ما افترضه المبرد، وما عرضه من قواعد مسلم بها.

والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء الافتراضات عند المبرد وتحليلها.

الافتراض النحوي ومعايير قبوله ورفضه عند المبرد

الفرض في اللغة:

يقال: فَرَضَ الشيء فروضا: اتَّسَع.(١)، وافترضه: كفَرَضَه.(٢)

فرضت الشيء أَفْرِضه فَرْضًا وفرَّضه للتكثير: أوجبه.(٣) وفرّض مبالغة فرض، وافترض الجند: أخذوا عطاياهم، والشيء فرضه، وفلانا أعطاه فريضة، والباحث اتخذ فرضا ليصل إلى حل مسألة.(٤)

اصطلاحا:

لم يرد عن النحويين تعريف لمعنى الافتراض، وإن كان ظاهرا في مؤلفاتهم منذ بداية التأليف في هذا العلم، إلا أنه يمكن استخلاص معنى الافتراض بأنه:

وسيلة يتحقق من خلالها حكم نحوي ليس له قاعدة صريحة.

فالافتراض دخيل على الأصول المعروفة، إذ إن كل قاعدة قعَّدها النحويون إنما كانت بناء على ما سمع من كلام العرب، وإنما أريد من هذا الافتراض قياس حكم جديد على قاعدة مسلم بها، مما يستلزم بالضرورة الخروج بقاعدة نحوية جديدة إضافة للقاعدة الأصيلة.

مثال ذلك:

ما أشار إليه سيبويه في باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا، من الافتراض بتسمية المذكر بفعل الأمر (ضارِبْ)، وكذلك (ضاربَ) و(ضربَ)، إذ ذكر أن القول بصرفها مذهب يونس، والخليل، وأبي عمرو، والقول بمنع

(١) المعجم الوسيط (فرض) ص ٦٨٢.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ف–ر–ض) ١٨٤/٨.

(٣) لسان العرب ٢٠٢/٧ ، مادة (ف – ر– ض)

(٤) المعجم الوسيط (فرض) ص ٦٨٣.

صرفها مذهب أبي عمرو.[١]

ومن خلال النظر في هذا المثال يتبين أن الفعل له قاعدته المعروفة بحكم الأصل، فلما خولف هذا الأصل ونقل إلى الاسمية ظهر له حكم جديد موافق لهذا الخروج، فبعد أن كان الفعل الأمر والماضي مبنيين ممتنعين من التنوين صارا بعد النقل –في بعض المذاهب– مصروفين.

فالافتراض إذن يدل على تصور أشياء لا وجود لها في الواقع، ولعل النحويين وجدوا فيه فرصة لتحقيق انتصارات حتى لو كانت وهمية، فدأبوا على خلق مشكلات لا أصل لها، وافترضوا أساليب وتراكيب لم ترد لها نظائر عن العرب، بل لا أمل أن ترد يوما على لسان متكلم بالعربية، ثم أخذوا يتجادلون حولها ويعللون.[٢]

نشأة هذا المصطلح واستعمالاته

هذا المصطلح معروف عند الفقهاء، كان عليه أبو حنيفة وشيوخه خاصة من رجال الدين، وقد أفاد منه النحويون منذ زمن مبكر كالحضرمي وأبي عمرو وعيسى ويونس، وأكثر منه الخليل، ولعل سيبويه هو الذي كان يفتق له القول فيه؛ لأن معظم ما جاء عن الخليل كان باقتراح من سيبويه أو بسؤال منه.[٣]

وهذا الأسلوب –لا شك – فرض محض دعا إليه الاندفاع في التقدير، وذكر الصور العقلية التي يمكن أن تَرِدَ على الذهن، فهو ليس من الأساليب التي استعملتها العرب في حياتها وتناولت به شئونها.[٤]

ومن المتقدمين الذين وجهوا عنايتهم إلى هذا الأسلوب الخليل وسيبويه،

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/٢٠٦.

(٢) إصلاح النحو لعبد الوارث سعيد ص ٣٢.

(٣) المفصل في تاريخ النحو العربي للدكتور/ محمد خير الحلواني ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٤) مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور/ عبد الرحمن السيد ص ٨٥.

فأما الخليل فكان افتراضه على لونين: الأول: محاولة تقليب الظاهرة على عدة أوجه لا تحتملها الوقائع اللغوية ألبتة، ولكنها تصلح للقياس عليها إذا جدَّ في الحياة العلمية جديد، كما فعل في قولهم: مررتُ به المسكين، فقد جعله على أوجه ثلاثة: جر (مسكين) على البدل من الضمير المتصل بالباء، ونصبه على الترحم، ورفعه على أن يكون مبتدأ والخبر مقدرا، أو على أنه خبر والمبتدأ مقدر. واللون الآخر: الافتراض الذي يصدر عنه، أو يثيره تلميذه سيبويه. (١)

وأما سيبويه فكان يفترض الأساليب، ويأتي منها بما فيه بعض التعقيد، ويبين صحته وتقديره، صارفا النظر عن أنها مما نطقت به العرب فعلا أو لا، فيقول: "وتقول: أيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنَا نُعْطِه يُعْطِه تَأْتِ يكرمْك، وذلك أن (مَن) الثانية صلتها إن يأتنا نعطه، فصار بمنزلة زيد، فكأنك قلت: أي مَن إن يأته زيدٌ يُعطه تأتِ يكرمْك، فصار إن يأته زيدٌ يعطِه صلة لمن الأولى، فكأنك قلت: أيهم تأتِ يُكرمْك(٢)"

لكنه عندما يروي عن أساتذته كان يذكر الأساليب المختلفة التي رويت عن العرب واللغات المختلفة التي نقلت عنهم، لا يكتفي بالرواية فحسب، بل يتناول كل ذلك بالنقد والموزانة، فيرجح بعضها أو يقلله أو يخبثه، أو ينفيه، وينص على أن العرب لم تتكلم به(٣)، ومن ذلك: قوله في باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين: "..وكذلك: كلتا وثنتان، تقول: كلويٌّ وثنويٌّ، وبنتان: بنويٌّ. وأما يونس فيقول ثنتيٌّ، وينبغي له أن يقول: هنتيٌّ في هنه؛ لأنَّه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث. وزعم الخليل أنَّ من قال بنتي قال هنتي وهذا

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي للدكتور/ محمد خير الحلواني ص ٣٢٧، ٢٩٨، وينظر: الكتاب لسيبويه ٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٣) مدرسة البصرة النحوية ص ٨٣.

لا يقوله أحد".[١]

فالنحو في عهد الخليل وسيبويه قد بلغ الغاية، وشارف التمام، وقد ضرب النحويون في مسالكه يجمعون ما يروى عن العرب، ويفرعون عليه، ويفترضون ما لم يسمعوا، ويقدرون ما لم تنطق به العرب.[٢]

حتى إن ظاهرة التعليل النحوي قد انتشرت، فأصبح يتناول كل جزئية من جزئيات البحث النحوي، فلا توجد جزئية من جزئياته دون تعليل؛ وهذا إنما نتج عن ملاحظة الظواهر اللغوية الموجودة، أو مبني على فرض يمتد عن هذه الظواهر.

وبذلك يتبين أن للافتراض أثرا واضحا في التقعيد، وفي التعليل، كما أنه ساعد على استنباط قواعد جديدة قياسا على أصول ثابتة، فإنه على الرغم من كونه أمرا قائما على الاحتمال والظن والتصور، والرغبة في إيجاد مفردات وتراكيب جديدة وعدم الاقتصار على ما سمع من كلام العرب، وعلى الرغم من ظهوره مبكرا عند النحويين، إلا أنه لم يصرح أحد منهم بلفظ الافتراض، بل ظهر استعمالهم له في مواطن متعددة بصور مختلفة.

ألفاظ الافتراض عند المبرد

لم يصرح المبرد –كعادة النحويين قبله– بلفظ الافتراض على الرغم من سيره على نهجهم في استعمالها، فقد اعتمد عليها في تقعيد بعض القواعد قياسا على الأصل المسموع؛ إذ إن القاعدة إنما وضعت بناء على ما سمع، وما ورد

(١) الكتاب لسيبويه ٣/٣٦٣.

(٢) إلا أن أبواب النحو لم تأخذ وضعها النهائي الذي نعرفه الآن، والذي يضم ما تشابه وائتلف من الأبواب، فذلك راجع إلى أن التأليف في هذا العلم كان في بدئه، ولا بد أن يسير في مدارج التطور حتى ينتهي إلى وضعه الأخير. ينظر: مدرسة البصرة النحوية ص ٨٦.

من مخالفات لها تأوله النحويون –ما دام في الإمكان تأويل– ليدخل تحت القاعدة التي سمعت أصولها، ولكن إذا خالف الافتراض الأصل مخالفة تخرجه عن الأصل المسموع فإنه يُرَدّ، و يلحظ أن المبرد أكثر من إيراد الافتراضات، والصورة الغالبة التي عبر بها عنه:

أنه يفترض سؤالا يجريه على لسان المخاطب أو على لسان زاعم، وليس من الضروري وقوع هذا السؤال من أحد حقيقة، بل لعله افترض وقوع هذا السؤال من سائل، ثم بعد افتراضه يتجه للجواب عنه جوابا يجعله متوافقا مع القاعدة النحوية إما بالتأويل أو بالتقدير أو بالحذف أو بأي صورة كانت مما يجعلها متوافقة مع القاعدة الأصيلة.

ثم هو في جوابه عنها قد يكون خاليا من الأدلة التي تعضد قوله، وأحيانا يعضد جوابه بأدلة قوية مدعمة ببراهين ساطعة تدل على أن هذا الافتراض كأنه حقيقة لغوية مسلم بها.

وأما طريقة عرض الافتراض عنده

فلم يكن المبرد يعبر عن الافتراض صراحة، بل كان يعرضه في ثنايا شرح القاعدة النحوية، وغالبا ما تكون القاعدة مسلما بها لها أدلتها، إلا أنه كعادة النحويين يصور لنا تصورا يخالف تلك القاعدة، وحينها يجب النظر في تلك التصورات، فإن وافقت قياسا قُبِلَت، وإن لم توافق قياسا فإما أن ترفض أو تحمل على الشذوذ أو التأويل أو التوهم أو يُخَرِّجُ لها تخريجات ليطوعها للقاعدة النحوية المعروفة، فهو يعرض لنا القاعدة بصورة ميسرة واضحة، ثم ينتقل منه إلى التصور الافتراضي بحيث لا يشعر القارئ معه أنه انتقل إلى افتراض، بل كأنه الأصل في عرض القاعدة.

أما افتراضاته التي ذكرها فمنها افتراضات لها أصل مسموع فقيست عليه وحكم لها كما حكم للقاعدة الأصيلة، وافتراضات خرجت عن تلك الأصول فَرُدَّت، ومن هنا ينقسم البحث ثلاثة فصول:

الأول: افتراضات مقبولة. الثاني: افتراضات مردودة. الثالث: افتراضات خرجت على الضرورة.

أما الافتراضات المقبولة فيمكن تقسيمها إلى:

افتراضات في العوامل.

افتراضات في المعمولات.

افتراضات في بنية التركيب النحوي.

افتراضات في التعليلات.

أما الافتراضات المردودة فلم يكن ردها لهوى أو تعصب، وإنما كان لعلة تقتضي ردها، ومن أسباب رفض الافتراض:

١- عدم وجود نظير لها في كلام العرب.

٢- عدم صحة التركيب.

٣- وجود اللبس.

٤- عدم استعماله كلام العرب.

٥- وجود فرق بين الحكمين.

٦- إبطال المعنى.

٧- التوهم.

٨- مخالفة الأصل.

٩- الثقل.

١٠-خروج الشيء عن بابه.

١١-وجود العلة.

١٢-اختلاف المعنى.

١٣-اجتماع الضدين.

١٤-الإضمار قبل الذكر.

١٥-الفصل بين المتلازمين.

وأما التي خُرِّجَت على الضرورة فهي افتراضات تقبل ولا يقاس عليها.

الفصل الأول: الافتراضات المقبولة

المبحث الأول: افتراضات في العوامل.

دخول أدوات الشرط على الأسماء

العوامل قسمان: لفظية، وهي التي تلفظ باللسان، أي أن لها حظا ودخلا في اللسان، ومعنوية، والعامل المعنوي يكون في الذهن لا في الخارج.(١)

والعوامل اللفظية جملة(٢): عوامل الأفعال وهي أصل العوامل(٣)، وعوامل الأسماء، وعوامل الحروف.(٤)

ومن العوامل أدوات الشرط، وهي تقتضي جملتين تسمى أولاهما شرطا، والثانية جزاء. (٥)

---

(١) العوامل المائة للجرجاني ص ٩١.

(٢) وهذه العوامل تفصيلا ثلاثة عشر نوعا: حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، وما يرفع الاسم وينصب الخبر، ولا التي لنفي الجنس، وما ينصب اسما مفردا كواو المعية وإلا الاستثناء وحروف النداء وغيرها، ونواصب المضارع وجوازمه، وما يجزم فعلين كمن وأي وغيرهما، وما ينصب الاسم على التمييز، وأسماء الأفعال والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم، وما ينصب اسمين على المفعولية. ينظر: العوامل المائة للجرجاني ص ٩٤: ١٢٣.

(٣) جعلت عوامل الأفعال أصلا؛ لأن غيرها من العوامل إما حروف أو أسماء، ولا يتصور أن تكون الحروف أصل العوامل؛ لأنها تصل معاني الأفعال إلى الأسماء بواسطتها، والواسطة لا تكون أصلا، والأسماء لا تكون أصلا للعمل أيضا لأنها إنما تعمل بشرط مناسبتها للأفعال، وإذا لم يكن مناسبا فلا عمل له. ينظر: ترشيح العلل للخوارزمي ص ٨٨.

(٤) ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص ٨٨.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/ ١٨٦٨.

قال المبرد: "والفعل في الجزاء أوجب؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل[١]".

وحروف الشرط لا يليها إلا الفعل؛ لأن الشرط طالب له، فلا تقع بعده الجملة الاسمية؛ لأن الحرف الطالب للفعل إذا تقدم فكأن الفعل متقدم. [٢]

ولما كان الأمر كذلك، فقد افترض النحويون وقوع اسم بعد حروف الشرط، وإليه أشار المبرد فقال: "واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع، وقد شُغِل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر؛ لأن الذي بعده تفسير له، كما كان في الاستفهام في قولك: أزيدا ضربته.. وكذلك: (إذا) لأنها لا تقع إلا على فعل، تقول: إذا زيدا لقيته فأكرمه.. ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على أفعال[٣]".

نص المبرد على وجوب إتباع الفعل أداة الشرط، فإن ورد ما يخالف تلك القاعدة كأن وقع بعدها اسم وليس فعلا وجب كونه معمولا لفعل مقدر من جنس المذكور، فهو إنما أجازه استنادا إلى قاعدة أخرى مناظرة لها، وهي همزة الاستفهام التي تختص بالدخول على الأفعال، فإنها إذا دخلت على اسم قُدِّرَ له فعل، فكذلك ها هنا.

ولمخالفة هذا الافتراض للقاعدة الأصل فقد اختلف النحويون في رافع الاسم الواقع بعد أداة الشرط.

فعند سيبويه أنه مرفوع بفعل مضمر مفسر بالمذكور، قال: "واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما

(١) المقتضب للمبرد ٧٣/٢.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٧٤/١ ، ورشيح العلل للخوارزمي ص ١٨٥، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٩٤، والكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع السفر الثاني ٣٠٨/١.

(٣) المقتضب للمبرد ٧٤/٢، ٧٥.

يجزم[١]".

فإذا قبح عنده وقوع الأسماء قبل الأفعال، فلا بد من تقدير فعل يعمل في الاسم المذكور حتى لا تتسلط أداة الشرط على الاسم.

وقال الأخفش معقبا على قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [٢]

"فابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها.."[٣]

وعند المبرد مرفوع بفعل يفسره المذكور، فإن أدوات الشرط مختصة بالفعلية، فيجب تأويل هذا الشاهد وما أشبهه بالفعلية[٤].

وأجاز ابن جني القولين، وذلك بتقدير فعل بعد أداة الشرط، وجواز إعرابه على الابتداء.[٥]

وفيه وجه آخر نص عليه ابن هشام ناسبا إياه إلى الكوفيين، وهو القول بإعراب الاسم المتقدم بالفعل المذكور على التقديم والتأخير.[٦]

والافتراض هنا أمر بدهي نتج عن إثبات قاعدة سمع لها شواهد كثيرة في كلام العرب دعت النحويين إلى القول بأصالتها وتأويل ما عداها، فلما ظهر من

---

(١) الكتاب ١١٢/٣.

(٢) جزء من الآية (٦) من سورة التوبة.

(٣) معاني القرآن للأخفش ص ٣٥٤. والقول بإعراب الاسم الواقع بعد أداة الشرط مبتدأ نسبه له كثير من النحويين منهم: ابن جني في الخصائص ١٠٥/١، وابن مالك في شرح التسهيل ٢١٣/٢، وابن هشام في مغني اللبيب ص ٧٥٧، وابن عقيل في المساعد ٥٠٧/١.

(٤) المقتضب ٧٤/٢.

(٥) ينظر: الخصائص ١٠٤/١، ٣٨٠/٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ص ٧٥٧.

الشواهد ما يخالف تلك الظاهرة، وما علل له النحويون من اختصاص أدوات الشرط بالأفعال، كان هذا افتراضا مخالفا لأصل معلوم فوجب مناقشته وتحليل الأمثلة وتخريجها لتوافق القاعدة المطردة.

ويمكن القول إن دخول أدوات الشرط على الأسماء جائز بلا حاجة إلى تأويل؛ لكثرة الشواهد التي وردت في ذلك، فالقاعدة إنما وضعت بناء على ما سمع، والمسموع في هذا ليس قليلا حتى يحكم عليه بالتأويل؛ لذلك كان القول بإعراب الاسم الواقع بعد هذه الأدوات مبتدأ –وهو قول الأخفش– أولى بالقبول.

إعمال حرف التنبيه في الحال

الأصل أن يعمل الحرف بلفظه لا بمعناه، لأن العمل إنما ينسب إلى اللفظ لا المعنى، ومن هنا كان افتراض المبرد بوقوع الحال منصوبا دون أن يسبق بفعل؛ لأن الأصل في العمل للفعل، فلو وقع الحال المنصوب دون عامل كما في: هذا زيد قائما، فما العامل فيه؟

قال المبرد: "وتقول: هذا زيدٌ راكبا، وذاك عبد الله قائما، فإن قال قائل: ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلا؟ قيل له: هذا إنما هو تنبيه، كأنك قلت: انتبه له راكبا.

وإذا قلت: ذاك عبد الله قائما " ذاك " للإشارة كأنك قلت: أشير لك إليه راكباً، فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها مفعول فيها ".(١)

فالأصل أن يكون العامل في الحال فعلا؛ لكن لما ورد الحال في المثال الذي نص عليه المبرد خاليا من الفعل، قَدَّرَ له فعلا مناسبا ليعمل فيه.

ولهذا اختلف النحويون في ناصب الحال، فذهب جمهور النحويين إلى

(١) المقتضب ١٦٨/٤.

أن العامل في الحال يجوز أن يكون حرف التنبيه –وهو مذهب المبرد– ويجوز أن يكون اسم الإشارة؛ لتضمن كل منهما معنى الفعل.[١]

وذهب ابن أبي العافية إلى أن حرف التنبيه لا يعمل في الحال، بخلاف اسم الإشارة فإنه يعمل فيها.[٢]

وذهب السهيلي إلى أن حرف التنبيه لا يجوز أن يعمل في الحال ولا اسم الإشارة؛ لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها، وإنما هو كالمضمر ولا يعمل هو، ولا أنت بما فيه معنى الإضمار في حال ولا ظرف. والعامل في مثل: (هذا زيد قائماً) إنما هو (انظر) مقدرة دل عليها الإشارة؛ لأنك أشرت إلى المخاطب لينظر.[٣]

فمذهب السهيلي فيه تقدير عامل للفعل لم يلفظ، وإنما دل عليه معنى لفظ الإشارة المذكور، في حين اعتمد مذهب الجمهور على إعمال حرف مذكور لم يعهد إعماله عمل الفعل، وهذا كله إنما هو محاولة لتأويل ما خرج عن القاعدة الأصلية التي تقتضي أن الأصل في العمل للفعل.

ويمكن القول إن ما ذهب إليه جمهور النحويين ووافقهم فيه المبرد من القول بإعمال حرف التنبيه في الحال هو الأقرب إلى القبول؛ قياسا على (كأن) التي عملت فيما بعدها لتضمنها معنى الفعل، وهذا أولى من تقدير فعل، وذلك أن الحرف إنما يعمل لشبهه بالفعل وتضمنه معناه كـ(إنَّ) وأخواتها، وحرف التنبيه هنا تضمن معنى الفعل، فنسبة العمل إليه أولى من تقدير فعل؛ لأن ما لا يحتاج

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٥٨٤، والمساعد لابن عقيل ٢/ ٢٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥/٢٢٩٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٨٤ ، والمساعد لابن عقيل ٢/ ٢٩.

(٣) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص ٣٠٦، ، والأمالي له أيضا ص ١٠٤ – ١٠٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٥/ ٢٢٩٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٢٤٢.

إلى تقدير أولى.

المبحث الثاني: افتراضات في المعمولات.

وقع في المعمولات كثير من الافتراضات، وقد أشار المبرد إلى بعضها، ومنها:

مجيء الحال معرفة

الأصل في الحال التنكير، فإن جاء معرفا بأحد وجوه التعريف، فليس في الحقيقة بمعرف، وإنما هو منكر، وهذا لا يقال إلا فيما ثبت له التنكير أصلا يرجع إليه.(١)

والسر في ذلك أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته، والحال تلتبس بالنعت، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفا بهذه الحال، ظن السامع أنها نعت والتبس عليه الأمر؛ لذلك التزم العرب في كلامهم تعريف اللفظ الواقع بعد المعرفة إذا أريد منه النعت، وتنكيره إذا أريد منه الحال دفعا للبس، ورغبة في إفادة المقصود من أول الأمر.(٢)

ولما كان الأصل في الحال أن يكون نكرة، فقد أشار المبرد إلى افتراض وقوعه معرفة، مبينا حكمه في حال التعريف، فقال:

"واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال، ولكن دل على موضعه، وصلح للموافقة، فنصب؛ لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا، ذلك قولك: أرسلها العراك، وفعل ذلك جهده وطاقته، لأنه في موضع: فعله مجتهدا، وأرسلها معتركة؛ لأن المعنى: أرسلها وهي تعترك، وليس المعنى: أرسلها لتعترك، قال الشاعر:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَزُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَي نَغَصِ الدِّخَالِ(٣)

(١) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤٣٣/٣.

(٢) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ٢٤٩/٢.

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص١٠٨، ط دار صادر.

=

واعلم أن هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال، وليست بأحوال، ولكنها موافقة، وموضوعة في مواضع غيرها؛ لوقوعها معه في المعنى".(١)

نص المبرد على أن الحال قد تأتي معرفة، مستدلا لذلك بأمثلة متنوعة من النثر والشعر، غير أنه أشار إلى أن هذه الألفاظ ضُمِّنَت معنى النكرة فأُعْرِبَت حالا؛ لذلك كانت القاعدة في مثل هذا الافتراض هو التأويل، أي تأويل اللفظ المعرفة بنكرة؛ ليوافق القاعدة المستعملة في كلام العرب.

الافتراض

ساق المبرد من خلال النص السابق افتراضا نحويا خلاصته: أن الأصل في الحال أن يكون نكرة، فإذا ورد معرفة فما حكمه؟ ثم حاول توفيق الافتراض مع القاعدة الأصلية، فذكر أنه إن ورد معرفة أُوِّل بنكرة.

وإنما كان الأصل في الحال التنكير؛ لأنها زائدة، ولو كانت معرفة لم يستفدها المخاطب، ولو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت لما قبلها من المعرفة،

=

اللغة: العراك: أى معتركة يدفع بعضها بعضاً ولم يذدها: أى لم يمنعها عن ذلك الاعتراك.
نغص الدخال: أى تنغصها من مداخلة بعضها فى بعض بسبب ازدحامها على الماء طلبا للشرب.

يصف الشاعر هنا حالة الحمار الوحشى عند ازدحامه على الماء يدفع بعضه بعضا.

والشاهد فيه: قوله (أرسلها العراك) حيث وقعت الحال على خلاف المعهود وهو كونها معرفة بالألف واللام وذلك على تأويله بالنكرة أى معتركة.

ينظر البيت في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٧٢، والمقتضب للمبرد ٣/ ٢٣٥، والإنصاف للأنباري ٢/ ٨٢٢، والصفوة الصفية للنيلي ١/ ٤٩٨/٢ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٥٦٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٨/٢ .

(١) المقتضب ٣/ ٢٣٧، ٢٣٨.

والنكرة أعم من المعرفة، وأيضا لأنها مضارعة للتمييز، ولما كان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال كذلك.(١)

ولخروج هذا الافتراض عن القاعدة الأصل فقد اختلف النحويون في حكم الحال المعرف.

ذهب جمهور النحويين إلى وجوب تنكير الحال، وما ورد منها معرفة لفظا فهو منكر معنى (٢)، ومنه الدليل الذي نص عليه المبرد:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَزُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَي نَغَصِ الدِّخَالِ(٣)

ذهب سيبويه إلى أن " العِرَاكَ " حال من مؤولة بنكرة، كأنه قال: اعتراكا.(٤)

وذهب المبرد إلي أن " العِرَاكَ " مفعول مطلق بفعل محذوف، وليست حالا، لكنها موافقة للحال معنى.(٥)

وذهب ثعلب من الكوفيين إلي أن لفظ " العِرَاكَ منصوب على أنه "مفعول ثان لـ" أَرْسَل" بعد تضمينه معني " أَوْرَدَ".(٦)

أما أبو علي الفارسي فيري أنها منصوبة علي أنها مصادر أفعال مضمرة

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٣٧١.

(٢) ينظر: الصفوة الصفية للنيلي ١/ ٤٩٨/٢. وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٦١/٣، والمساعد لابن عقيل ٢٤٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١/ ٥٧٨.

(٣) ينظر تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٣.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٣٨.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٤.

أي: أرسلها تعترك العراك. [١]

وقول سيبويه أولى بالقبول لخلوه من تكلف تقدير فعل.

ووجه تأويل الحال المعرفة بنكرة عند البصريين أن الوصف الذي هو النعت لا يكون إلا مشتقا إما اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو أفعل تفضيل، أو صيغة مبالغة، فإن جاء الوصف جامدا فهو في تأويل الاسم المشتق ألبتة، فكذلك ما دل على معناها وقام مقامها، وهو الحال، ولا يكون إلا مشتقا أو في تأويل المشتق.[٢]

وذهب يونس والبغداديون إلى جواز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل، فيجوز أن يقال: جاء زيد الراكب، وجاء زيد الضاحك.[٣]

وفصل الكوفيون القول، فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها، وإلا فلا.[٤]

ومما تضمن معنى الشرط: زيد الراكبَ أحسنُ منه الماشيَ، فالراكب والماشي حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط، والتقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشي، ومثله أيضا: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، فإن لم تقدر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا يقال: جاء زيد الراكب، إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب.[٥]

---

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/ ٦٧٦، ٦٧٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٤١.

(٢) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ٢/٢٤٩.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧٧، والمساعد لابن عقيل ٢/٢٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٥٦٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥١، والمساعد ٢/ ١١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٦٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥١.

وضَعَّفَ ابنُ عقيل مذهب يونس والكوفيين، أما وجه ضعف مذهب يونس فللفرق بين الخبر والحال؛ إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إبهام النعتية، بخلاف الحال، والسماع قليل مؤول، وضعف مذهب الكوفيين من جهة احتمال غير الحالية فيما ذكروه، وهو كون المحسن والمسيء خبري (كان) المضمرة، أي: إذا كان.(١)

فاختلاف النحويين في حكم مجيء الحال معرفة إنما كان لمخالفته القاعدة الأصل التي توجب تنكير الحال، وهذا الافتراض يبين كيفية الحكم عندهم على الكلمة بالحالية، حتى لا يتوهم الخروج عن القاعدة.

إلا أن الأولى بالقبول جواز مجيء الحال معرفة؛ لكثرة شواهده شعرا ونثرا، فلا داعي للقول بالتأويل، بل الاعتداد به معرفة كالاعتداد به نكرة، ويمكن الحكم بأن مجيئه نكرة أكثر من مجيئه معرفة، ولا حاجة لما ورد منه معرفة إلى التأويل، وقد أجازه مجمع اللغة العربية دون حاجة إلى التأويل (٢).

مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة

الأصل في (لا) النافية ألا تعمل؛ لأنها غير مختصة بالأسماء، وقد أخرجت عن هذا الأصل فأعملت في النكرات، وإنما وجب تنكير الاسم بعدها من حيث كانت (لا) تنفي نفيا عاما مستغرقا، فلا يكون بعدها معين.(٣)

فإذا خرجت (لا) عن هذا الأصل ووقع بعدها معرفة، فما حكمه؟ نص المبرد على هذا الافتراض فقال:

"ولا تعمل إلا في نكرة البتة ولو كانت كغيرها من العوامل لعملت في المعرفة كما تعمل في النكرة فإن قلت: فما قوله

(١) ينظر: المساعد لابن عقيل ٢٤٨/٢.

(٢) ينظر: في أصول اللغة ٧٢٤/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٣٣.

أرَى الحاجاتِ عِنْدَ أبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولاَ أُميَّةَ في البلاد [١]

فقد عملت في أمية وكذلك قوله:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ[٢]

فليس كما قال لأن الشاعر إنما أراد: لا أمثال أمية ولا من يسد مسدها، والمعنى: ولا ذا فضل، فدخلت أمية في هؤلاء المنكورين، وكذلك لا هيثم الليلة أي لا مجرى ولا سائق كسوق هيثم "[٣]

الافتراض

نص المبرد على أن (لا) النافية للجنس لا تعمل إلا في نكرة، ثم افترض دخولها على المعرفة مستدلا بشواهد شعرية.

حق اسم لا أن يكون نكرة؛ فـ(لا) نظيرة (رب) و (كم) في الاختصاص بالنكرة؛ لأن (رب) للتقليل، و(كم) للتكثير، وهذا الإبهام أولى بها.[٤]

وقد وردت أسماء ظاهرها التعريف، والمراد بها التنكير، كتلك التي استشهد

---

(١) البيت من الوافر لعبد الله ابن الزَّبير الأسديّ في: شعره ص ١٤٧.

والشاهد فيه: نصب "أمية" على معنى ولا مثل أمية.

ينظر البيت في: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، والأصول لابن السراج ١/ ٣٨٣، وارتشاف الضرَب لأبي حيان ٣/ ١٣٠٧، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٤٦٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٤/ ٦١.

(٢) صدر بيت من الرجز، وعجزه: ولا فتى مثل ابن حبيرى.

والشاهد في البيت: لا هيثم، حيث جاء اسم لا معرفه، وجاز ذلك لأنه على تقدير (مثل) .

ينظر البيت في: الكتاب لسيبويه ٢٩٦/٢، والأصول لابن السراج ٣٨٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٠٩/٣، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٦٤/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٥٩/٤.

(٣) المقتضب ٣٦٢/٤، ٣٦٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١.

بها المبرد آنفا؛ ولأن هذه الأسماء خرجت عن أصلها –لكونها معارف جاءت بعد لا التي تقتضي وقوع نكرة بعدها– فقد أولها النحويون بالنكرة.

ولخروج اسم لا في هذه الشواهد عن الأصل فقد جعل النحويون هذه الأسماء المعرفة على قسمين:

أحدهما: أن يجعل الاسم واقعا في الحال على مسماه وعلى كل من أشبه مسماه، فيكون إذ ذاك نكرة لعمومه، ومن هذا القبيل الأبيات التي تقدم ذكرها، فقد أوقع (أمية) على الشخص الذي اسمه أمية وعلى كل من أشبهه، وكذلك (هيثم)، وإيقاع اسم الشخص على من أشبهه جائز في كلام العرب، وعلى هذا الوجه تنزع من الألف واللام إن كان فيه.

والآخر: أن يكون على حذف مضاف، وذلك المضاف نكرة، تقديره: ولا مثل أمية. (١)

وضعف ابن مالك هذين التأويلين للمعرفة، فضعف الوجه الأول القائل بأنه نفي لكل من تسمى بهذا الاسم بأنه يستلزم ألا يستعمل هذا الاستعمال إلا علم مشترك فيه كـ(زيد)، ثم رده بأنه ليس بلازم لقولهم: لا بصرة لكم، ولا قريش بعد اليوم.

وكذلك ضعف تأويلهم بأنه على تقدير مضاف من وجهين:

أحدهما: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يحتج إلى ذلك.

والآخر: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمثل، كقول الشاعر:

تُبكي على زيد، ولم تر مثلَه صحيحًا من الحمَّى شديدَ الجَوانحِ(٢)

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٠٧/٣، ١٣٠٨، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٨٨/٥.

(٢) ينظر البيت في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان =

فلو كانت إضافة (مثل) منوية، لكان التقدير: ولا مثلَ زيد مثلُه، وذلك فاسد.[1]

وما قاله ابن مالك في الوجهين الأخيرين فيه نظر؛ أما قوله بالتزام تجرد الاسم الواقع بعد (لا) من الألف واللام فبعيد؛ لأن الألف واللام تدخل على علم واقع بعد (لا)، مثل الحارث، وعلى فرض وقوعها في العلم فإنها غير مؤثرة في علميته، فهو معرف بدونها، فإن كان هذا الشرط ملزما في غير العلم فهو غير ملزم في العلم، ولم يفرق ابن مالك بين هذين النوعين.

وأما قوله بأنه يخبر بها، وهذا يؤدي إلى فساد التقدير، فأراه ضعيفا أيضا لأن استعمالها في الخبر لا ينافي تقديرها بالنكرة بعد (لا)، فـ(مثل) كـ(يوم) من حيث إنها تستعمل ظرفا، وتستعمل مبتدأ وخبرا، واستعمالها هذه الاستعمالات المختلفة يكون بحسب ما تقتضيه الجملة، وبحسب المقصود منها، فليس بلازم أن يكون هناك تناقض في استعمال العرب لها في الإخبار؛ لأن هذا ما تقتضيه الجملة، ويقتضيه المقام، وتصح معه العبارة بلا خطأ نحوي.

وعليه فإن الافتراض الذي أشار إليه المبرد قد ورد عليه شواهد من كلام العرب، فنجد أنه نص عليها وأولها بما يتفق مع القاعدة النحوية المعروفة التي تقتضي وقوع النكرة بعد (لا)، فالافتراض هنا له أصل معروف عند العرب.

ولعل الأولى قبول ما ورد فيه اسم لا معرفة إذا كان المقصود منه الشيوع،

=

٥/ ٢٨٧، ٢٨٨، وتخليص الشواهد لابن هشام ص ٤٠٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ٤٦٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٤/ ٥٧.

والشاهد فيه قوله: (ولا زيد مثله) حيث أعمل (لا) في المعرفة، وهو مؤول على أنه أراد لا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، وعلى رواية الديوان فلا شاهد في البيت.

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٥٣١، ٥٣٢.

كأن يقول المتكلم: لا زيَد، وقصده كل من سمي بهذا الاسم، وذلك مراعاة لظاهر الشواهد التي استدل بها النحويون، أما إن كان المقصود منه شيئا معينا فهو على التأويل بالنكرة مراعاة لـ(لا) التي تقتضي التنكير.

المبحث الثالث: افتراضات في بنية التركيب النحوي

بعض التراكيب وردت عن العرب بصورة معينة، كتركيب المضاف والمضاف إليه، والصلة وموصولها، وغيرها، فنحو هذه التراكيب لها صورة خاصة هي الغالبة في الاستعمال؛ إذ إنها متصلة ببعضها في التركيب النحوي، ومنها أيضا ما لا يصح وقوع نوع من الكلمات بعده، كـ(لولا) التي تقتضي وقوع الاسم بعدها،ولو وإذا اللتين تختصان بالدخول على الأفعال وغير ذلك من التراكيب النحوية التي لها صورتها الخاصة التي سمعت عن العرب، ولا يجوز تغييرها عن أصلها، وقد أشار إليه المبرد إلى وقوع افتراضات في بعض هذه التراكيب، ومن ذلك:

وقوع الاسم بعد (لو)

(لو) لا يليها إلا الفعل ظاهرا، ولا يليها مضمر إلا في ضرورة[١]، وعند المحققين أنه لا يليها إلا ماضي المعنى، سواء أكان بلفظ الماضي أو المضارع، قال تعالى ﴿أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم﴾ [٢] . " [٣]

فلما كانت مختصة بالأفعال كان وقوع الاسم بعدها مخالفا للأصل، إضافة لورود شواهد على هذا الخروج، وقد بين المبرد هذا الافتراض مؤيدا بالأدلة معقبا بكيفية توجيه هذا الافتراض ليناسب القاعدة الأصل.

(١) نحو قول الشاعر: لَوْ غَيْرُكُم عَلقَ الزُّبيرُ بِحبْلِه ... أدى الجِوَارَ إلى بني العَوَّامِ.
ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٤٠.
(٢) جزء من الآية (١٠٠) من سورة الأعراف.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٨٩٨.

قال المبرد:

"و(لو) لا تقع إلا على فعل، فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر، وذلك كقوله عز وجل ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ (١) إنما أنتم رفع بفعل يفسره ما بعده، وكذلك:

فلو غيرُ أخوالي أرادوا نَقيصتي جعلتُ لهم فوق العَرانِينِ مِيْسَما(٢)

ومثل ذلك: قول العرب: لو ذاتُ سوارٍ لَطَمَتْنِي(٣)

إنما أراد: لو لطمتني ذات سوار، والصحيح من روايتهم: لو غير ذات سوار لطمتني"(٤)

نص المبرد على القاعدة الأصل التي تقتضي وقوع الفعل بعد (لو)؛ لاختصاصها به، ثم أردف بذكر افتراض على هذه القاعدة، وهو وقوع الاسم بعدها، بمعنى أنها إن كانت مختصة بالفعل، فما الحكم إذا وقع بعدها اسم؟

وفي عرضه للافتراض استدل بشواهد من القرآن الكريم وشعر العرب ونثرهم، غير أنه لم يترك الأمر على ظاهره، بل بيَّن القول الفصل عنده فيه وهو

---

(١) جزء من الآية (١٠٠) من سورة الإسراء.

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة للمتلمس يعاتب خاله الحارث بن التوءم اليشكري في الأصمعيات ص ٢٤٥، والمقتضب للمبرد ٧٧/٣.

العرانين: أول الأنف، والميسم: اسم الآلة التي يوسم بها.

واستشهد بالبيت على أن (غير) مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور. ينظر: حاشية المقتضب ٧٧/٣.

(٣) المثل معناه: لو ظلمني من كفؤ لي لهان عليَّ، ولكن ظلمني من هو دوني. والمثل يقوله الكريم إذا ظلمه اللئيم. ويروى أيضاً: لو غير ذات سوار لطمتني. ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١٦٠/٢، ومجمع الأمثال للميداني ١٧٤/٢.

(٤) المقتضب ٧٧/٣.

التأويل.

فالظاهرة التي وقعت في هذا التركيب تُخرَّج على تأويل فعل بعد (لو) يفسره المذكور في الجملة، قال سيبويه: "ولو بمنزلة إن، لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء".(١)

إلا أن المبرد فصل القول فيه، ونص على ما ورد من شواهد تدل على خروجه عن الأصل.

ومما يؤيد القول باختصاصها بالفعل أن فيها معنى الشرط، والشرط إنما يكون بالفعل.(٢)

فالشواهد التي استدل بها المبرد وغيره والتي وقع فيها الاسم بعد (لو) المختصة بالفعل تؤول على أن الاسم بعدها مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر، لأن (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا، أو أن الاسم بعدها مرفوع بـ(كان) المحذوفة.(٣)

والأولى جواز وقوع الاسم بعدها دون حاجة إلى تأويل فعل؛ أخذا بظاهر الأمثلة: لكثرتها، وحتى لا يؤدي إلى القول بتقدير فعل، والقول فيه كالقول في دخول أدوات الشرط على الأسماء المذكورة سابقا.

<u>حذف (أنْ) من خبر عسى</u>

تختص (عسى) بجواز إسنادها إلى (أنْ يفْعَل) مستغنى به عن الخبر(٤)،

(١) الكتاب ٢٦٩/١.

(٢) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري ١١٥/١.

(٣) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٤١٧/٧، ومغني اللبيب لابن هشام ص ٣٥٣.

(٤) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٣٢٣/١. ومثلها اخلولق وأوشك.

نحو قوله تعالى ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[1]، ولا يجوز حذف (أن) إلا في الضرورة[2]، وإنما يحذفونها في بعض أشعارهم لأجل الاضطرار تشبيها لها بكاد، فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة، ولهذا السبب جاز أن يحمل عليها في حذف خبرها.[3]

أما في غير الضرورة فإن الكثير المستعمل أن يكون بأن، كما ورد في القرآن الكريم[4]، ومنه قول الله تعالى ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ﴾[5]، و ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾[6]

وعليه فإن الأصل أن تستعمل (عسى) مع (أن)، وعلى افتراض مجيئها مجردة عنها، فإن للنحويين فيه توجيهات تقربها من القاعدة الأصيلة.

وعن هذا الافتراض قال المبرد:

"وأما قولهم في المثل: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسا(٧) فإنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسا؛ لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا".[8]

نص المبرد على شاهد خاص بمجيء خبر (عسى) اسما، ثم قدره بفعل

---

(١) جزء من الآية (٢١٦) من سورة البقرة.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/٢.

(٣) ينظر: أسرار العربية للأنباري ص ٨٣.

(٤) تحصيل عين الذهب للأعلم ص ٤٤٢.

(٥) جزء من الآية (٧٩) من سورة الإسراء.

(٦) جزء من الآية (٥٢) من سورة المائدة.

(٧) يضرب هذا المثل للرجل يخبر بالشر فيتهم به، وأصله أن قوما حذروا عدوا لهم فاستكنوا منه في غار، والغوير: تصغير غار. ينظر: مجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٧، وجمهرة الأمثال ٢/ ٤٥.

(٨) المقتضب ٧٠/٣.

مبيِّنا أن خبر (عسى) يكون فعلا مقترنا بأن أو مجردا منها، وهذان الوجهان أولهما كثير وثانيهما قليل، ولما أراد المبرد تقدير الخبر قدره على الوجه الكثير دون القليل، وفي هذا إشارة إلى أن المعلوم من خبرها أن يكون فعلا مقترنا بأن.

وإنما كان هذا الوجه –مجيء خبر عسى مجردا من أن– قليلا؛ لأن المترجَّي مستقبل، فناسبه (أن)، وقيل إن هذا التجرد خاص بالشعر –ولم يصرح المبرد بذلك– وإنما ساغ الإخبار بأن يقوم مثلا مع أنه من تأويل مصدر، ولا يخبر عن الذات بالمعنى لأنه على تقدير مضاف، أي: عسى حالُ زيدٍ أن يقومَ، أو عسى زيدٌ ذا أن يقومَ.(١)

ويؤكد سيبويه على قلة الحذف فيقول: " واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك...واعلم أن من العرب من يقول: عسى يَفْعَلُ يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبؤساً. فهذا مَثَلٌ من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان"(٢).

وعليه فإن ما ورد عن العرب ما ظاهره أن خبر عسى فيه جاء مجردا عن (أن) وجب تقديرها، كما في قول الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءهُ فرجٌ قريبٌ(٣)

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٤٠٧/١.

(٢) الكتاب ١٥٨/١.

(٣) البيت من الوافر لهدبة بن خشرم.

اللغة: الكرب: الهم، والغم.

والشاهد: قوله: " يكون وراءه فرج قريب " حيث وقع خبر عسى فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية، وهذا قليل.

ينظر البيت في: الكتاب ١/ ١٥٩، ،والمقتضب ٣/ ٧٠، وأسرار العربية للأنباري /٨٣ برواية (الهم) موضع (الكرب)، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٧،والجنى الداني للمرادي ص ٤٦٢، وحاشية الصبان ٤٠٧/١.

من خلال ما سبق يتضح أن الأصل في (عسى) أن يكون خبرها فعلا مضارعا مقترنا بأن، فإن ورد مجردا عنها قدرت (أن) لقوة الدلالة عليها –كما نص الرضي على ذلك[١]– ولأنها المناسبة لمعنى الترجي المقصود من عسى – كما أشار الصبان إلى ذلك[٢]– والقول بورودها مجردة عنها كان افتراضا بناء على ما سمع من بعض أشعار العرب، إلا أنها خُرِّجَت عندهم على الضرورة، أما في النثر فلم يرد نحو هذا إلا ما أشار إليه سيبويه، وقد ذكره بعدما نص على أن العرب استغنت بـ(أن يفعل) عن المصدر.

وأرى أن مجيء الاسم الصريح بعدها جائز، ولا حاجة إلى تقديره بأن والفعل؛ لأن هذا –كما قال السيوطي– قوي في القياس ضعيف في الاستعمال، وإذا كان له وجه من القوة كان حريا بالقبول حتى لا يؤدي إلى التقدير فيما لا حاجة فيه إلى التقدير، فقبوله على ظاهره أولى[٣].

المبحث الرابع: افتراضات في التعليل

أشار المبرد إلى افتراضات وقعت في التعليلات النحوية، ذلك أنه قد تتشابه القاعدتان، ويصح في أحدهما ما لا يصح في الأخرى، وهنا يأتي الافتراض المتوقع بالسؤال عن الحكمة من الجواز في أحدهما والمنع في الآخر، ومن ذلك:

تعليل عدم الإلغاء في (أنْ) المخففة

تعمل (إنَّ) و(أنَّ) المشددتين؛ لشبههما بالفعل، فتدخلان على الجملة الاسمية فتنصبان الاسم وترفعان الخبر، وقد سمع عن العرب تخفيفهما، وإذا خففتا فإن المكسورة يجوز فيها الإعمال والإهمال، أما المخففة فهي لا تلغى عن

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢١٣/٤.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٤٠٧/١.

(٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢٢٨/١.

العمل كلية.[١]

ومن هنا كان الافتراض الذي أشار إليه المبرد من السؤال عن إلغاء إن المكسورة المخففة وإهمالها، في حين يضمر في المفتوحة المخففة دون إهمالها، مع أن حكمهما في حال التشديد واحد وهو الإعمال بنصب الاسم ورفع الخبر، فقال:

"فإن قال قائل فما بالها لما خففت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضمر فيها، قيل: لأن المفتوحة وما بعدها مصدر فلا معنى لها في الابتداء، والمكسورة إنما دخلت على الابتداء وخبره، فلما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله، ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال هما بمنزلة الفعل، فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف منه فالفعل يعمل محذوفا عمله تاما فذلك قولك: لم يك زيدٌ منطلقا، فعمل عمله والنون فيه، والأقيس الرفع فيما بعدها لأن إن إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه".[٢]

نص المبرد على التعليل الناتج عن افتراض القول بإهمال إنْ وأنْ المخففتين، ومن خلال نصه يتبين أن هناك فرقا بين المخففة المكسورة الهمزة والمفتوحة.

أما المكسورة فيجوز فيها الإعمال والإهمال، وعلة إعمالها أنها بمنزلة فعل حذف بعض حروفه، فكما يعمل الفعل تاما يعمل ناقصا؛ نحو لم يكُ زيدٌ منطلقا،فإن الفعل (يك) أصله يكن، وقد عمل عمله ، لأنه إنما يعمل بالمعنى لا باللفظ، وعلة الإهمال: أنها لما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨.

(٢) المقتضب ٣٦١/٢.

وأما المفتوحة فلا تلغى عن العمل كلية، وإنما يضمر فيها ضمير الشأن بخلاف المكسورة، فإنه يرفع ما بعدها وتكون إنْ حرف ابتداء.(١)

فالافتراض في التعليل هنا هو: لم لم يجز في المكسورة ما جاز في المفتوحة من تقدير ضمير شأن ؟

فالجواب عن ذلك من عدة أوجه:

١- أن المفتوحة وما بعدها اسم، فلا تخلو من عامل يعمل فيها، فلم يجز إلغاء حكمها، فلذلك وجب أن يضمر اسمها لثبات حكمها في الكلام، وأما المكسورة فهي تقع في صدر الكلام، فإذا ارتفع ما بعدها لم يكن ضرورة إلى تقدير اسم فيها؛ لأنه لا يمكن أن تقدر حرفا غير عامل من الحروف غير العوامل، نحو: هل وبل.(٢)

٢- أن اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتّصالٌ واحدٌ، واتّصال المفتوحة بما بعدها اتّصالان؛ لأن أحدهما اتّصال العامل بالمعمول، والآخر اتّصال الصلة بالموصول. فلمّا قوي مع الفتح اتّصالُ "أنّ" بما بعدها؛ لم يكن بدّ من اسم مقدر محذوف تعمل فيه. ولمّا ضعُف اتّصال المكسورة بما بعدها؛ جاز إذا خُفِّفت أن تُفارِق العملَ، وتخلُص حرفَ ابتداء.(٣)

ومن هنا يتبين أن هناك فرقا واضحا بين المكسورة والمفتوحة، فلكل منهما خصائص هي التي تحدد الجائز والممتنع، فاختصاص المكسورة بالدخول على الجمل منع من الإضمار فيها، بخلاف المفتوحة التي لها صلة قوية بما بعدها، وعليه فإن هذا الافتراض وضح فرقا دقيقا بين (إنْ) و(أنْ) المخففتين، وقد أجاد المبرد حين عرضه بأسلوب واضح مختصر.

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٦١/٢.

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٤٤٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٨.

الفصل الثاني: الافتراضات المردودة

وردت بعض الافتراضات في المقتضب اعتمد المبرد في رفضها على معايير محددة، فلم يقبل كل افتراض ورد على القواعد، وإنما رفض من الافتراضات ما خالف الأصول المسموعة، ومن أسباب رفض الافتراض عنده:

١-عدم وجود نظير له في كلام العرب، ومن أمثلة ذلك في كتابه:

افتراض بناء الأعداد المعطوفة كبناء خمسة عشر

الأعداد إما مفردة، أو مركبة، أو معطوفة، أو مضافة.(١)

وجميع الأعداد معربة ما عدا الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر- باستثناء (اثنا عشر)- فإنها مبنية على فتح الجزأين، وعلة بنائه: تضمنه معنى واو العطف، فالأصل في نحو ثلاثة عشر: ثلاثة وعشر، فَرُكِّبَ اختصارا، ومعنى العطف باق في الاسم، فُبِنَي لتضمنه معنى الحرف.(٢)

وإنما حذفوا الواو من هذه الأعداد حملا لها على العشرة وما قبلها إلى الآحاد؛ لقربها منها، لتكون على لفظ الأعداد المفردة، وإن كان العطف هو الأصل، ودليل ذلك أنهم إذا بلغوا العشرين ردوها إلى العطف لأنه الأصل، وإنما ردوها إذا بلغوا إلى العشرين لبعدها عن الآحاد.(٣)

ولهذا افترض المبرد تركيب الأعداد المعطوفة كما ركبت الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، فقال:

---

(١) الأعداد المفردة عشرة ألفاظ: واحد واثنان، وعشرون وتسعون، وما بينهما، والمضاف: وهو عشرة ألفاظ أيضا مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما، والمركب وهو تسعة ألفاظ: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، ومعطوف وهو أحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٤٤٩/٢.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٢١/١.

(٣) ينظر: أسرار العربية للأنباري ص ١٢٤.

"**فإن قال قائل:** فَهَلَّا بني الأحد مع العشرين وما بعد الأحد من الأعداد، كما فُعِل ذلك بخمسة عشر ونحوه، فيجعلان اسما واحدا، كما كان ذلك في كل عدد قبله. قيل: له لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الأسماء كحضرموت وبعلبك، لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا مما أحدهما إعرابه كإعراب مسلمين".(١)

عرض المبرد الافتراض، ثم أجاب عنه إجابة شافية قاطعة، فقد أراد من خلال هذا الافتراض أن يبين أنه لا يلزم من وجود شَبَهٍ بين قاعدة وأخرى أن تأخذ إحدى القاعدتين حكم الأخرى؛ لأن القول بقبول قياس قاعدة على أخرى ينبني على قواعد وأسس، وليس الشبه وحده كافيا لقبول هذا الافتراض لوجود المانع.

ولهذا نجد أن المبرد نظر في الأصول المسموعة عن العرب، فلم يجد نظيرا مركبا للأعداد المعطوفة، فقال: " لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الأسماء".(٢)

وعلل ابن الوراق لعدم قبول هذا الافتراض بأن الآحاد هي الأصل، فلما كانت العشرة عقدا للأصل جاز أن يركبوها مع الآحاد ليصير الاسمان اسما واحدا، ويدلان على قدر من العدد، فيكون ذلك مشاكلا لأسماء الآحاد المفردة الدلالة على قدر من العدد، نحو: الثلاثة والأربع، فإذا بلغت العشرين رَكَّبْتَ من الأصل في الفرع، والتركيب فرع فاستعملوا كل واحد منهما على ما يستحقه من حمل بعض الأعداد على بعض".(٣)

وأيد أبو حيان ما نص عليه المبرد من أنهم لم يركبوا في المعطوف لأنهم لم يجدوا له نظيرا في المركبات، وبَيَّنَ علة منع التركيب فيما كانا اسمين وأحدهما

(١) المقتضب ١٦٤/٢.

(٢) السابق ١٦٤/٢.

(٣) ينظر: علل النحو ص ٥٠٣.

جمع سلامة، فذكر بأنه لم يحفظ من كلام العرب اسمان مركبان وأحدهما جمع، نحو: زيد عمرين، وفي كلامهم مثل: أحد عشر، وعشرون وأخواته بمنزلة جموع السلامة في الإعراب، فلم تركب مع الأسماء المفردة كما لم يركبوا جموع السلامة معها، ومنع من التركيب في جموع السلامة أن التركيب يوجب البناء، وجمع السلامة لا يكون مبنيا إلا في موضع يحكم فيه للبناء بحكم الإعراب في الإتباع على اللفظ.(١)

من خلال ما سبق يتبين أن الافتراض الذي نص عليه المبرد افتراض مردود لمخالفته القاعدة الأصلية المسموعة عن العرب، فإن الأعداد المعطوفة إن تشابهت مع المركب في الدلالة على معنى العدد إلا أنها خالفتها، فالمعطوفة لم يسمع لها نظير في التركيب، وعليه فإن هناك فرقا في الحكم، فالمركبات لها نظير، والمعطوفة ليس لها نظير؛ مما يؤكد رأي المبرد برفض الافتراض.

٢- <u>عدم صحة التركيب</u>

ومن ذلك: افتراض دخول (إنَّ) المؤكدة على الفعل.

(إنَّ) من الحروف المختصة بالدخول على الجملة الاسمية، تدخل على المبتدأ فتنصبه وتجعله اسما لها، وترفع الخبر وتجعله خبرا لها، وإنما عملت هذه الحروف النصب لأنها أشبهت الأفعال المتعدية كضَرَبَ في كونها تطلب اسمين، ولزم تقدم المنصوب فيها على المرفوع تنبيها على أن عملها بحق الشبه.(٢)

ولما كان الأمر كذلك، وكانت (إنَّ) مختصة بالأسماء، عُلِمَ عدم جواز دخولها على الأفعال، وكعادة المبرد يعرض لنا افتراضا ليبين الحكمة من المنع

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣١٣/٩.

(٢) وكان حقها أن تجر الأسماء بعدها لأنها اختصت بالأسماء وليست كجزء منها، وكل ما اختص بالأسماء وليس كجزء منه عمل فيه الخفض كحروف الجر. ينظر: رصف المباني للمالقي ص ١١٨.

أو الجواز في القاعدة، فقال:

"**وإن قال قائل فَقُلْ:** إنَّ يقوم زيدا لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إنَّ) فإن هذا محال من وجهين: أحدهما: أن (إنَّ) مشبهة بالفعل فلا يجوز أن تلي الفعل كما لا يلي فعل فعلا، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة كاد يقوم زيد؛ لأن في (كاد) ضميرا حائلا بينهما وبين الفعل.

والجهة الأخرى أن يقوم في موضع قائم فلا يجوز أن يفصل بها بين (إنَّ) واسمها كما لا يجوز أن يفصل بقائم".(١)

ساق المبرد مثالا على لسان قائل يظهر فيه دخول (إنَّ) المشددة المؤكدة على الفعل، ومعلوم أن (إنَّ) من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال.(٢)

فمثلها مثل (أنْ) المخففة التي تختص بالأسماء أيضا، فإن وقع بعدها فعل فلا بد من وجود أحد الحروف الأربعة: (قد ولا والسين وسوف)، فالعرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل.(٣)

فإذا كانت (أن) المخففة مختصة بالاسم، ويقبح وقوع الفعل بعدها إلا بفاصل، فكذلك(إنَّ) المشددة التي بقيت على أصلها، واختصاصها بالاسم ما زال موجودا، فيجب أن تظل على ما اختصت به دون تغيير، فلا تدخل على الأفعال، لأن المخففة إنما جاز فيها الفصل بوجود فعل لأنه عُدِل بها عن الأصل فتحتاج إلى تعويض(٤)، بخلاف المشددة.

---

(١) المقتضب ١١٠/٤.

(٢) ينظر: معاني الحروف للرماني ص ١١٩، وعلل النحو لابن الوراق ص ٢٤٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣١/١.

(٣) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ٤٥٤/١.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٤٨٤/١. عدل بـ(أن) من وجهين: الحذف، =

ولهذا فإن المبرد عندما قال: " أن (إنَّ) مشبهة بالفعل فلا يجوز أن تلي الفعل كما لا يلي فعل فعلا، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة كاد يقوم زيد لأن في (كاد) ضميرا حائلا بينهما وبين الفعل[١]" فإنه قاسه على المفتوحة المخففة التي تدخل على الفعل بشرط وجود فاصل، ومَثَّلَ لها بقوله: كادَ زيدٌ يقومُ، فإن الفعل (كاد) دخل على فعل، لكنه في الحقيقة يشتمل على ضمير، وليس كذلك (إنَّ)، ففيها إذن علتان للمنع: أنها مشبهة بالفعل، والفعل لا يدخل على فعل، ولو أجزنا دخوله كما مثل بـ(كاد) فإنه مردود لاشتمال (كاد) على ضمير، وليس هذا في (إنَّ).

كما نص المبرد على وجه قوي للمنع أيضا وهو أن (يقوم) في موضع (قائم) من قولنا: إنَّ يقوم زيدا[٢]، فكما لا يصلح الفصل بين إن والاسم فكذلك لا يصلح الفصل بين إنَّ وما قام مقامها، والقائم مقامها فعل، فلا يصلح دخولها عليه لأنه –كما ذكر سابقا– لا يدخل الفعل على فعل.

من خلال ما سبق يتبين أن (إنَّ) المشددة كـ(أنْ) المخففة في الاختصاص بالأسماء، لكن لما بقيت (إنَّ) المشددة على صورتها دون تغيير، وتغيرت (أن) فصارت مخففة تُصُرِّف فيها، فجاز دخولها على الفعل بشرط وجود فاصل بأحد الحروف الأربعة (لا– قد– سوف– السين)، ولم يجز هذا في المشددة لأنها لم تتغير ولم يُتَصَرف فيها، فوجب بقاؤها على اختصاصها بالأسماء.

وعليه فالافتراض الذي نص عليه المبرد مردود؛ لكونه في الأصل تركيب

=

وأنه مشبه بالفعل، إذا عدل به عن الأصل كان التغيير أقوى فيحتاج إلى التعويض، وإذا كان التغيير وجها واحدا لم يعتد به وجاز ألا يعوض. ينظر المقتصد للجرجاني ١/٤٨٤.

(١) المقتضب للمبرد ٤/١١٠.

(٢) المقتضب ٤/١١٠.

غير صحيح مخالف للمسموع، ولأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يُضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل.(١)

٣-وجود اللبس

ومن أمثلة ذلك عند المبرد: افتراض حذف حروف التوكيد من الفعل المقسم عليه.

القسم جملة يُجاءُ بها لتوكيد جملة، وترتبط إحداهما بالأخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء، والمؤكِّدة هي الأولى والمؤكَّدة هي الثانية، وهي المسماة جوابا.(٢)

وتأكيد جملة الجواب – إذا كانت فعلا مستقبلا(٣)– باللام والنون الشديدة أو الخفيفة، مثل: لأفعلنَّ، فاللام أوصلت المقسم عليه بالمقسم به، والنون أكدت وصرفت الفعل للاستقبال، ولا يحسن في القسم استعمال اللام بلا نون، كما لا يحسن استعمال النون بلا لام.(٤)

ونظرا لهذا الترابط بين اللام والنون في الفعل المقسم عليه، فقد تقرر عند النحويين عدم جواز حذف أحدهما، ومن هنا جاء افتراض المبرد الذي يخالف

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٥٣/٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٣٤/٢.

(٣) القسم على فعل الحال فيه خلاف، والصحيح كما نص عليه ابن عصفور أنه يجوز أن يُقسَم عليه، وفي هذه الحالة إما أن يكون منفيا أو مثبتا، فإن كان منفيا نفي بما خاصة نحو: والله ما يقوم زيد، وإن كان مثبتا بني من الفعل اسم فاعل وجعل خبر مبتدأ، فتعود الجملة المقسم عليها اسمية، ولا يرد الفعل في هذه الصورة مقترنا باللام إلا في الشعر. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٨/١، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي ٣٥٨/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣١١٢/٦.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ص ١٨٣.

القواعد المسلم بها، فافترض حذف الحروف المؤكدة من فعل القسم في المستقبل قياسا على حذفها من فعل القسم في الحال، فقال:

"اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ولزم اللامَ النونُ، ولم يجز إلا ذلك. وذلك قولك: والله لأقومنَّ، وبالله لأضربنَّ، ووالله لتنطلقنَّ، فإن قال قائل: فما بال هذا لا يكون كقولك في الأمر والنهي إذا قال: اضربنَّ زيدا، ولا تشتمنَّ عمرا، وإن شئت قلت: اضربْ زيدا، ولا تشتم عمرا، وكذلك: هل تنطلقنَّ؟ وإن شئت قلت: هل تنطلق؟

فإنما ذلك لأن القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال، فكرهوا أن يلتبس بما يقع في الحال".(١)

افترض المبرد حذف اللام والنون من الفعل المقسم عليه إذا كان مستقبلا ممثلا بأمثلة افتراضية، وهي: اضرب زيدا، ولا تضربْ عمرا، في قولهم: اضربنَّ زيدا، ولا تضربنَّ عمرا، ولا ريب أن هذا الافتراض مخالف للقاعدة الأصيلة المسموعة عن العرب، وذلك أن الفعل المقسم عليه إن كان مستقبلا وجب اتصاله باللام والنون المشددة –هذا إذا كان مثبتا، أما إذا كان الفعل مضارعا فإنه يجوز أن يستغني عن أحد الحرفين، ومن هنا جاء افتراض المبرد بحذف أحد الحرفين أو حذفهما جميعا كما في المضارع.

وإنما لم يجز حذف اللام من الفعل المقسم عليه؛ لأن اللام والنون جميعا اختصا بالحال لأجل القسم، وإذا كانا زائدين معا، وجب إذا استحق أحدهما الحذف أن يحذف الآخر ما لم يمنع مانع، فلما لم يجز حذف الحرفين من الفعل لأنه يؤدي إلى إجحاف، لم يجز حذف اللام وحدها.(٢)

(١) المقتضب للمبرد ٣٣٢/٢.

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٥٦٤.

وبهذا يتبين ارتباط الحرفين معا بالفعل، حتى إنه لم يُجَوِّز النحويون حذف أحدهما في المواضع التي لا لبس فيها؛ ليكون حكمهما في كل موضع سواء.[١]

وأما فعل الحال فإذا أريد القسم عليه أُنْشِئَ من المضارع اسم فاعل، وصُيِّرَ خبرًا للمبتدأ، ثم يقسم على الجملة الاسمية نحو: والله لزيد قائم، ودخول اللام على المضارع قليل، بابه الشعر.[++]

ولم تدخل النون في القسم إلا على الفعل المستقبل دون الماضي والحال. [٢]

ومن هنا يتبين عدم جواز دخول النون على فعل الحال؛ لأنها تخلصه للاستقبال[٣]، والفعل المستقبل يمتنع فيه أن يُحذف منه أحد حرفيه اللذين جيء بهما للتوكيد، فما بالنا بحذف الحرفين جميعا.

وعليه فيمتنع أن يحذف هذان الحرفان من الفعل المستقبل لئلا يلتبس بالحال.

وهذا هو عين ما نص عليه المبرد في رفض هذا الافتراض، لذلك كان المبرد موفقا في رد هذا الافتراض متبعا بذلك الأصول المسموعة، ومراعيا سياق الحديث؛ حتى لا تؤدي الموافقة على الافتراض إلى حدوث لبس بين التراكيب.

لكن إذا كان في الكلام قرينة تشير إلى المستقبل، فالأولى حينئذ جوازه، لخروجه عن ظاهرة اللبس بين الحال والمستقبل.

(١) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ص ٩١٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٩.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣١٦/٣.

٤-عدم استعماله في كلام العرب.

ومن ذلك: افتراض التسمية بالباء من (ضَرَبَ)

تسمية العلم بالفعل معروف، كالتسمية بـ: يزيد، ويشكر، وفي حال التسمية لا يصنف اللفظ فعلا، وإنما بحسب ما نقل إليه، يعني أنه يصير علما.

والتسمية بالأفعال لا خلاف عليها، وقد عرض المبرد افتراضا مخالفا للأصل المسموع وهو التسمية بالباء من الفعل (ضَرَبَ)، فقال:

"فإن سميت بالباء من (ضَرَبَ) فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول هذا (إبٌ) فاعلم وهذا خطأ فاحش، وذلك أن ألف الوصل لا يدخل على شيء متحرك ولا نصيب لها في الكلام، إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها؛ لأنك لا تقدر أن تبتدئ بساكن فإن كان قبلها كلام سقطت".[١]

عرض المبرد هذا الافتراض مبينا موقفه من حكم التسمية بالباء من (ضرب)، ولا شك في جوازه عنده، إلا أنه يتبين أنه يدقق النظر في صورة هذا الحرف عند التسمية به، وذلك أن النحويين اختلفوا في صورته بعد التسمية به.

فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه يقال فيه عند التسمية (باء)[٢]، وعلته: أن الباء مفتوحة، فيزاد عليها ما كان من جنس الفتحة.[٣]

وذهب الأخفش إلى أنه يقال فيه (ضبٌ)، وعلته أن الضرورة تدعو إلى أن نزيد عليه ما يصيره اسما بمنزلة الأسماء المعربة، وفي الأسماء المعربة ما يكون على حرفين كـ: يد ودم، وأولى ما ترد إليه ما كان في الكلمة التي منها الباء.[٤]

---

(١) المقتضب ١/١٧١.

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/٣٢٠، وينظر أيضا: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٩٠١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٨/٤١٠١.

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي ص ١٢٠.

(٤) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٤/٨٢.

وذهب المازني إلى أنه يقال فيه: ربٌ، وعلته: رد أقرب الحروف إليه وهو الراء، فهو كـ: عدة وزنة، حذفت منه فاء الفعل، وبقي عينه ولامه.(١)

وأما المبرد فذهب إلى رد الحروف جميعها، فيقال: ضرب.(٢)

هذا مجمل ما قالوه في التسمية بالباء من ضَرَبَ، وقد نص المبرد على مذهب آخر لم يسم قائله أولا وهو أن التسمية بالباء يقال فيها (إبٌ)، (٣) إلا أنه خَطَّأَ هذا القول معللا بأن الباء حرف متحرك، فلا حاجة لها إلى همزة وصل؛ لأن همزة الوصل تأتي توصلا للنطق بالساكن ولا ساكن هنا، ثم عاد ونسب هذا القول للمازني(٤)

ولعل المبرد قصد من حديثه هذا الباء التي في (اضرب)؛ لأنها ساكنة، وليست متحركة كباء ضَرَبَ، فعلى قوله تستحق باء (اضرب) همزة الوصل، ولا تستحقها باء (ضرب)، ثم إنه لما نص على مذهب المازني قال: "وقال غيره: أرى أن أقول (رب) فاعلم فأَرُدَّ موضع العين"(٥)

وهذا هو عين مذهب المازني في (اضرب) وليس (ضرب).

كما أن هذا المذهب نص عليه الزجاج قائلا إن الهمزة في (إبٌ) همزة قطع قياسا على الفعل إذا سمي به، نحو: اضرب، فعند التسمية يصير إضرب، بهمزة قطع، فقاس الحرف على الفعل معللا لذلك بقوله: "لأني نقلته من باب

(١) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٨٢/٤ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٠١/٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤١٠١/٨.

(٢) المقتضب للمبرد ١٧٢/١، وشرح السيرافي على كتاب سيبويه ٨٢/٤.

(٣) المقتضب ١٧١/١.

(٤) المقتضب ١٧٢/١.

(٥) السابق ١٧١/١.

اللفظ بالحرف إلى باب التسمية، وليس أصل التسمية يكون فيها ألف وصل".[١]

ومن هنا يتبين أن حديث المبرد في إلحاق ألف الوصل إنما هو خاص بالتسمية بالباء من الفعل (اضرب) وليس (ضرب)، فقول المبرد صحيح من جهة القاعدة وهو أنه لا تدخل همزة الوصل على متحرك، لأن هذا لم يسمع، إلا أنه أثبت القول الواقع على الباء في الفعل (اضرب) للباء في الفعل (ضرب) مما جعله يرد قول المازني مع أنه صحيح موافق للقاعدة المسموعة.

٥-<u>وجود فرق بين الحكمين</u>

ومن ذلك: افتراض حمل عَاوِر وصَايِد على قَائِل وبَائِع.

تبدل الهمزة قياسا متبعا من كل واو أو ياء وقعت عين اسم فاعل أُعِلَّت في فعله، نحو: قَائِل وبَائِع، أصلهما: قاوِل وبايِع، إلا أنه أُعِلَّ حملا على فعله، فكما قيل: قال وباع بقلب العين في الفعل ألفا، كذلك أُعِلَّت بالقلب في اسم الفاعل حملا على الفعل، ولو لم تعتل العين في الفعل لم تعتل أيضا في اسم الفاعل، نحو: عَيِنَ وعاين، وعوِر وعاوِر.[٢]

وإنما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فاعِل نحو: قائِم وبائِع؛ لأن العين كانت قد اعتلت فانقلبت في قام وباع ألفا، فلما جاء على اسم الفاعل وهو على فاعِل صارت عينه ألف فاعل، والعين كانت قد انقلبت ألفا في الماضي، فالتقت في اسم الفاعل ألفان فصار (قاام) فلم يجز حذف إحداهما فيعود إلى الفعل قام، فحركت الثانية التي هي عين كما حُرِّكَت راء ضارِب، فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة، فصارت: قائم وبائع.[٣]

وبذلك يتضح أن القاعدة في إعلال اسم الفاعل تُبْنَي على الإعلال في

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٢٠، ١٢١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٥٩٦.

(٣) ينظر: المنصف لابن جني ١/٢٨٠.

الفعل، فإذا أُعِلَّ الفعل أُعِلَّ اسم الفاعل، وإلا فلا، قال الفارسي: "وأصل الاعتلال في هذا وما أشبهها إنما سرى فيه من الفعل الماضي، ولولا هذا لما اعتل المضارع، ولا الاسم الجائي عليه لسكون ما قبل العين فيهما[1]"،لذلك حاول المبرد –كعادته– الإتيان بافتراض مخالف للقاعدة الأصل، فجعل الافتراض قياس اسم الفاعل الذي لم تعل عينه على اسم الفاعل الذي أُعِلَّت عينه، فقال:

"فإن قلت: فما بالك تقول هو عاوِر غدا وجَمَلكُ صايِد غدا من الصيد، قيل: صح الفاعل لصحة فعله لأنك تقول: عوِر وصَيِد وحَوِلَ وصيد البعير يصيد، فتقول: ما باله يصح ولا يكون كقال وباع؟ قيل: لأنه منقول مما لابد أن يجري على الأصل لسكون ما قبله وما بعده وذلك قولك: اعوَرَّ واحوَلَّ، فإنما عوِرَ وحوِلَ منقول من هذا، ألا ترى أنك تقول: اختار الرجل وابتاع ثم تقول اعتونوا وازدوجوا فيصح، لأنه منقول من تعاونوا وتزاوجوا لأن هذا لا يكون للواحد".[2]

فالمبرد يحاول هنا –من خلال الافتراض– تطبيق قاعدة الإعلال فيما أعلت عينه على ما لم تُعَلّ في اسم الفاعل، إلا أن القول بصحة العين في (عور وصيد وما أشبههما) أنه في معنى افْعَلَّ، فعَوِرَ بمعنى اعْوَرَّ، وحَوِلَ بمعنى احْوَلَّ، وصَيِدَ بمعنى اصْيَدَّ، وإنما وجب صحة العين هنا لسكون ما قبل الواو والياء في افْعَلَّ، فجُعِلَ صحة العين فيها دلالة على أن معناه افْعَلَّ(٣)، وباب افْعَلَّ وافْعَالّ هما الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة –وإن كانا أصلا لذوات الزيادة في اللفظ– لكن لما كان هذان البابان أصلين في المعنى عكس الأمر، فأجري الثلاثي مجرى ذي الزيادة في التصحيح تنبيها على أصالته في المعنى

(١) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٣٨/٥، ٣٩.

(٢) المقتضب ٢٣٧/١، ٢٣٨.

(٣) ينظر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص٢٢٢.

المذكور.[١]

من خلال هذا يتبين أن الإعلال والتصحيح لا يتوقف على الفعل الماضي فقط، وإنما يتعلق بأمور أخرى، وذلك أنهم يجرون الشيء مجرى ما يدخله معناه، فللمعنى دور في الإعلال، فالفعل اجتار حقه الإعلال، واجتوروا حقه التصحيح، وعلة ذلك: أن اجتوروا تضمنت معنى تجاوروا، وعلة التصحيح فيها: أن الواو لو قلبت ألفا لاجتمع ألفان، ووجب حذف أحدهما مما يخل بالبناء والصيغة فوجب التصحيح، وحُمِلَت عليه اجتوروا لتضمنها معناها مع عدم وجود علة للتصحيح.[٢]

ومن هنا يمكن القول إن الإعلال والتصحيح يرجع إلى لفظ الفعل ومعناه، فمتى وافق ما صحت عينه الفعل الذي أُعِلَّت عينه في معناه أخذ حكمه ما لم يؤثر عليه في حدوث مخالفة كالتقاء ساكنين أو اجتماع ألفين، أو كان لكل واحد منهما ما يختص به عن الآخر فيمتنع أن يحمل عليه.

لذلك كان الافتراض مردودا؛ لوجود فرق بين الأفعال التي صحت عينها والتي أُعِلَّت عينها، فامتنع حمل الصحيح على المعتل.

٦-إبطال المعنى

ومن ذلك: افتراض اشتقاق لفظ (العشرين) من لفظ (الاثنين).

كان قياس ألفاظ العقود – وهي عشرون وثلاثون إلى تسعين- إذا أريد تضعيفها أن يكون للعشرة اسم من الاثنين، كما جُعِل للثلاثين اسم من الثلاثة وللأربعين اسم من الأربعة(٣)، إلا أنهم لما عبروا عن العشرة مكررة مرتين عبروا عنها بالعشرين، ولم يفعلوا بها كما فعلوا بالثلاثين وببقية ألفاظ العقود، فإن

(١) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب ٩٧/٣.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٣٩١/١.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٥٠٤.

الثلاثين ثلاث عشرات، والأربعين أربع عشرات، ومن هنا كان افتراض المبرد، وذلك بجعل العدد الدال على العشرة المكررة مرتين مشتقا من الاثنين، فقال: "وأما قولنا: إنه على خلاف العقود فإنما هو لأنك اشتققت للثلاثين من الثلاثة لأنها ثلاثة عقود، وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده إلى التسعين، فكان الواجب إذا اشتققت للثلاثين من الثلاثة أن تشتق للعشرين من الاثنين، فإن قال **قائل:** فهلا فعلوا ذلك؟ فالجواب: إن الاثنين مما إعرابه في وسطه، فلو فعل به ما فعل بالثلاثة حيث صُيِّرَت إلى الثلاثين لبطل معناه، وصير إلى الإفراد ولم يقع مفردا قط، فالامتناع منه كالضرورة".(١)

افترض المبرد اشتقاق العشرين من الاثنين كما اشتق الثلاثين من الثلاثة، وكذا بقية ألفاظ العقود، فكان القياس أن يقال: إثنون وإثنين.(٢)

وهذا الافتراض مردود –كما نص المبرد على ذلك – وعلة امتناع ذلك في الاثنين أنه يؤدي إلى أن يجتمع في اسم واحد إعرابان، فلو قيل في النصب: رأيت اثنانين، لكانت الألف علامة الرفع والياء علامة النصب، وكان اللفظ يتضاد، ولو أسقطت العلامة ورُدَّ إلى (اثن) لزال معناه الذي كان مستعملا عليه، فلما فات الاثنان أن يستعملا استعمال كلمة، وكانت العشرة أولى أن يشتق منها تثنيتها لما فات الأصل، لهذا وجب أن يكون لفظ العشرين على لفظ العشرة.(٣)

وإنما اعتبر لفظ الواحد في (عشرون) بكسر العين بخلاف أخواته –ثلاثون وأربعون إلى تسعين– قصدا إلى جعله كبناء مستأنف، فالواو والنون في (عشرون) وأخواته كالجبر مما حذف، وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين

(١) المقتضب ١٦٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٦.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٥٠٤، ٥٠٥.

على غيرهم.[١]

وعليه فإن اشتقاق (عشرون) إنما كان من لفظ (عشرة)، وكسروا عينه إشعارا بإرادة لفظ اثنين.[٢]

ومن هنا يتبين أن افتراض المبرد باشتقاق لفظ (عشرون) من الاثنين مردود –كما نص على ذلك(٣)–لما فيه من تناقض في اللفظ والمعنى.

أما المعنى فلأنه لو ثني هذا اللفظ لكان معناه مخالفا للعدد المقصود منه؛ لأن تثنية الاثنين تصير المقصود من العدد أربعة، وهذا غير مقصود قطعا.

وأما اللفظ فإنه يؤدي إلى اجتماع إعرابين على كلمة واحدة، إذا قلت: رأيت اثنانين –كما سبق ذلك– ففيه علامتا إعراب، ولا يجتمع في كلمة واحدة علامتا إعراب.

٧–التوهم

ومن ذلك: جمع "مُصِيبة" على "مَصَائِب"

القياس في جمع "مُصِيبة" أن تُجْمَع على "مَصَاوِب"؛ لأن الواو أصلية فلا تقلب همزة، إنما تقلب في مثل: صحيفة وصحائف مما حرف المد فيه زائد على الحروف الأصلية.[٤]

وقد نص المبرد على افتراض جمعها على "مَصَائِب"، فقال: "وكذلك قول من قال في جمع مصيبة مَصَائِب إنما هو غلط، وإنما الجمع مصاوب لأن مُصِيبَة مُفْعِلة فعلى هذا يجري وما أشبهه".[٥]

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٦.

(٣) المقتضب ١٦٤/٢.

(٤) ينظر: المدراس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١٣٩.

(٥) المقتضب ٢٦١/١.

فقد صرح بأن هذا الجمع غلط، وصرح به أيضا من سبقه من النحويين كسيبويه[١] وعلل المازني لعدم صحته بأنه سمع عن العرب هكذا؛ لأنهم توهموا أن "مُصِيبة" فَعِيلَة، فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع سَفِينَة سَفَائِن، وإنما "مُصِيبة" مُفْعِلة" من أصاب يُصِيب، وأصلها: مُصْوِبة، فألقوا حركة الواو على الصاد، فانكسر الصاد وبعدها واو ساكنة، فأبدلت ياء للكسرة قبلها.[٢]

وإنما التزم فيها الهمز تنبيها على أنه جمع مُفْعِلة لا مَفْعِلة ولا مَفْعَلة؛ لأن قياس جمع اسم الفاعل في مثله أن يجمع مصححا، فلما كَسِرَ أبدلت الواو فيه – مع كونها عينا–همزة تنبيها على مخالفة.[٣]

ومن هنا يتبين أن افتراض جمع مُصِيبة على مَصَائِب افتراض مردود، وإنما سمع بالهمز؛ لأنهم توهموا أن مُصِيبَة على فَعِيلة، وليست مُفْعِلة، وهذا التوهم هو الذي أدى إلى مخالفة القاعدة الأصلية.

لذلك كان رد المبرد لهذا الافتراض صحيحا لمخالفة القاعدة وتوهم أصل له مخالف للأصل الصحيح جعل القاعدة تسري عليه، فأدى إلى خطأ.

٨–مخالفة الأصل

ومن ذلك: وزن كَيْنُونَة.

عين (فَيْعَلُولَة) قد تكون واوا أو ياء، وعلى التقديرين يلزم اجتماع يائين؛ لأنها إن كانت ياء أدغمت الياء الأولى فيها، وإن كانت واوا وجب قلبها ياء فيجيء الإدغام، وعند ذلك يحصل الثقل فتحذف الياء التي هي عين، وهذا الحذف لازم في هذا الوزن؛ لأن الكلمة لما بلغت الغاية في العدد إلا حرفا واحدا لأنها على ستة أحرف، فلما جاز التخفيف فيما قَلَّت حروفه نحو: سَيِّد لزم

(١) الكتاب ٣٥٦/٤.

(٢) ينظر: المنصف للمازني ٣٠٧/١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٠٢٦/١٠.

التخفيف فيما كثرت حروفه وهو كَيْنُونَة.(١)

وعليه تكون كَيْنُونَة مخففة من فَيْعَلُولَة، وأصلها كيِّنونة، وهنا أثار المبرد افتراضا بجعل كَيْنُونَة بوزن فَعْلُولَة دون حاجة إلى القول بتحويلها عن أصل آخر، فتكون هكذا ابتداء بوزن فَعْلُولَة، فقال:

"فإن قال قائل: فما أنكرت أن يكون فَعْلُولَة؟ قيل له: لو كانت فَعْلُولَة لخالفت؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا مضموم الأول، وكنت تقول: كَوْنُونَة، وقَوْدُودَة؛ لأنها من القَوْد، والكَوْن؛ ألا ترى أن (مَيْت) لو كان (فَعْل) لكان مَوْت؛ لأنه من الواو، ولكنه محذوف من فَيْعِل."(٢)

ولأن الافتراض يحتكم إلى القواعد الأصيلة فقد رد المبرد هذا الافتراض لوجود مخالفة به من وجهين:

أولا: أنه لو كان فَعْلُولَة لوجب أن يقال فيما كنت عينه واوا كَوْنُونَة، فكانت تظهر الواو دون الياء لأنها العين، ولما أظهرت الياء علمنا أنها ليست بفَعْلُولَة.(٣)

ثانيا: أنه ليس في كلام العرب فَعْلُولَة.(٤)

ولعل رد المبرد لهذا الافتراض مبالغة لا داعي لها، فالقول إن كينونة على فَعْلولَة أولى، حتى وإن لم يكن لهذا الوزن نظير، فاستحداث مثل هذا الوزن لا يؤدي إلى خطأ في قاعدة نحوية، أو هدم لأصول معلومة، وإنما يمكن قبوله من باب التوسع وإثراء اللغة.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٧٤/٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٢٠٠/١٠.

(٢) المقتضب ١٣٥/٣.

(٣) ينظر: المقتضب ١٣٥/٣، والممتع في التصريف لابن عصفور ص ٣٢٣.

(٤) ينظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ص ٣٢٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٢٠٠/١٠.

٩-الثقل

نص المبرد على افتراض اجتماع واوين في آخر الفعل، فقال: " اعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي واوان إحداهما طرف من غير علة، فإذا التقت عين ولام كلاهما جاز ثباتها إذا كانت العين ساكنة؛ لأنك ترفع لسانك عنهما رفعة واحدة للإدغام، وذلك قولك: قُوّة وحُوّة وصُوّة ... فإن بنيت من شيء من هذا فعلا لم يجز أن تبنيه على (فَعَل) فتلتقي فيه واوان؛ لأنك لو أردت مثل: غزوت أغزو لقلت: قَوَوْت أَقْوو، فجمعت بين واوين في آخر الكلمة، وهذا مطرح من الكلام؛ لما يلزم من الثقل والاعتلال".(١)

أشار المبرد إلى وجود فرق بين الفعل والاسم إذا اجتمع فيه واوان، فالاسم يجوز فيه ذلك بخلاف الفعل، وعلة جوازه في الاسم دون الفعل فيما كان على فَعَل أن الفعل أثقل، فاستخف في الاسم لخفته ما لم يستخف في الفعل لثقله، وأيضا فإن الفعل يتصرف فيلزم فيه الثقل في مضارعه، وإذا رددت الفعل إلى نفسك، ولا يلزم في الاسم إلا في حال التثنية.(٢)

وعلة عدم جوازه في الفعل ما يلزم منه من الثقل والاعتلال.(٣)

وذلك أنه إذا أريد بناء فعل ثلاثي على فَعَلْت وفُعِلَت من لفظ القوة لقيل: قَوَوْت وقُووت، وفي المستقبل يقال: يقوو، وفي النصب لن يقوو، فيجتمع واوان إحداهما مضمومة.(٤)

فلما تعذر الجمع بينهما عُدِل إلى فَعِل لأن الواو تنقلب إلى الياء لتطرفها ولوجود الكسرة قبلها، نحو: قوي، ويجيء المضارع على يَفْعَل، نحو: يقوى فيخف

(١) المقتضب ٢٨٧/١.

(٢) ينظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ص ٣٦٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٨٧/١.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٢١/٥.

اللفظ.[١]

ولهذا قال سيبويه: "فإنما يجيء أبداً على فَعِلْتُ على شيء يقلب الواو ياءٌ. ولا يكون فَعَلت ولا فَعُلت، كراهية أن تثبت الواوان".[٢]

ومن هنا كان الافتراض مرفوضا –كما بين ذلك المبرد– لعلة ظاهرة وهي الثقل، فإن اجتماع واوين في آخر الفعل فيه ثقل ولا بد من تغيير صورته حتى نصرف هذا الثقل عن الفعل، فكان الحكم ألا يأتي الفعل الذي آخره واوان على فَعَلْت أو فَعُلت.

بل إن هذا إن أدى إلى قياس رفض كما ذكر ذلك ناظر الجيش[٣]، وذلك لما فيه من الثقل، فلا يصلح أن يكون الأصل الذي يقاس عليه معيبا، والثقل هنا عيب يرد به القياس.

١٠–خروج الشيء عن بابه.

ومن ذلك: افتراض وزن (ابن) على فعْل ساكن العين ومفتوح الفاء أو مكسورها أو مضموها

لفظ (ابن) أصله بَنَوٌ بوزن فَعَل مفتوح العين بدليل جمعه على أَفْعَال كأجبال، وقد افترض المبرد أن وزن بنو فعْل بسكون العين وفتح الفاء أو كسرها أو ضمها، فقال:

"فأما (ابن) فتقديره فَعَل وذلك أنك تقول في جمعه أبناء كما تقول جَمَل وأجمال وجَبَل وأجبال، فإن قال قائل: فلعله (فُعْل) أو (فِعْل) فإن جمعها على أفعال، قيل له: الدليل على ذلك أنك تقول بَنُون في الجمع فتحرك بالفتح، فإن قال قائل: فما أنكرت أن يكون على (فعل) ساكن العين؟ قيل لأن الباب في جمع

(١) ينظر: الممتع في التصريف ص ٣٦٤.

(٢) الكتاب لسيبويه ٤٠٠/٤.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٨٩٨/١٠.

(فَعْل) أَفْعُل نحو كَلْب وأَكْلُب وكَعْب وأَكْعب، فلو كان فَعْلا لم يجمع إلا على بابه ليدل عليه، وإنما يخرج الشيء إلى غير بابه إذا أمنت اللبس في مثل (أزناد) وبابه.

فهذا لو كان (فَعْلا) لم يجز فيه أفعال مثل أزناد لأن أزنادا لا لبس فيه، وهذا يلتبس فكان يلزم الباب".[١]

نص المبرد على أن تقدير لفظ (ابن) أن يجيء على فَعَل، ودلل على ذلك بورود جمعه على أَفْعَال إذ يقال فيه: أَبْنَاء.

ثم نص على افتراض تقديره على وزن فُعْل أو فِعْل بسكون العين إلا أنه رد هذا الافتراض معللا بأنه تحرك بالفتح، ولو كان على غير الفتحة لما جاء عليها.

فالدليل قد قام على أن فاءه مفتوحة، بدليل قولهم في الجمع: بَنُون، فلو كان أصله بكسر الفاء لما فتحت ها هنا.[٢]

فإن استدل على أنه (فِعْل) مكسور الفاء بقولهم أَفْعَال، وأفعال يكون جمعا لـ فِعْل، نحو عِدْل وأَعْدَال لزمه أن يجيز في بنائه (فِعْل و فُعْل) وغير ذلك؛ لأن هذين البناءين يجمعان على أَفْعَال أيضا، فإن حُكِم على (ابن) أنه فِعْل بهذا الدليل فليحكم أيضا بأنه يجوز أن يكون فِعْلا وفَعَلا بهذا الدليل نفسه؛ لأن دلالته ليس على أحد ذلك دون الآخر، فإذا استوى (فِعْل) وغيره في أنه يجمع على أَفْعَال لم يجز أن يجعل الحكم لأحد هذه الأبينة دون الآخر إلا أن يغلب أَفْعَال بدليل على بناء من هذه الأبينة فيكون بابه أن يجمع عليه.[٣]

ثم نص المبرد على افتراض مجيئه على فَعْل، ورده أيضا معللا لذلك بأن

(١) المقتضب ١/٣٦٥، ٣٦٦.

(٢) ينظر: الإغفال للفارسي ١/٢٢٠.

(٣) ينظر: السابق ١/٢٢١.

باب فَعْل إنما يجمع على أَفْعُل نحو: كَعْب وأَكْعُب، ولهذا ردت الافتراضات التي افترضت مجيئه على فعْل بسكون العين سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضموها.

وبهذا يتبين قوة ما ذهب إليه المبرد من رد هذا الافتراض، وذلك لأنه لو قُبِل القول بأن أصله على فعل ساكنة العين ومفتوحة الفاء أو مكسورتها أو مضمومتها لأدى إلى خروجه عن بابه، وهذا ضعف يُرَدُّ به.

فإن الدليل قائم على أنه مفتوح الفاء، فاحتمال مجيئه مكسور الفاء أو مضموها ضعيف.

وكذلك احتمال سكون العين مع فتح فائه ضعيف أيضا لأن هذه الصيغة تجمع على أَفْعُل، ولم يسمع للفظ (ابن) جمع على هذه الصورة.

وأما احتمال مجيء تلك الصيغ الثلاث في الجمع على أفعال فإنه خروج لها عن بابها ولكنه جائز لعدم اللبس، بخلاف (ابن) فإنه في حال الجمع على أَفْعُل يدخله اللبس ويخرج عن بابه، لذلك كان رد هذا الافتراض صحيحا موافقا للمسموع.

١١–وجود العلة

افتراض صرف (أُحَيْمِر)

(أُحَيْمِر) تصغير أَحْمَر، وقد منع من الصرف لوجود سببين هما: الوزن الذي يغلب على الفعل والوصف.(١)

ولما كان (أُحَيْمِر) مخالفا لـ (أحمر) في الوزن فقد افترض المبرد القول بصرفه لزوال الشبه عنه، فقال: "فإن قال قائل: إنما مُنِعَ أَفْعَل من الصرف لأنه على مثال الفعل نحو أَذْهَب وأَعْلَم فإذا قلت: أُحَيْمِر وأُحَيْمِد فقد زال عنه شبه

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٩٨٣/٢.

الفعل، فما بالك لا ترده إلى الصرف كما تصرف تُتْفلا لأن زوائد الفعل المضارع لا تكون مضمومة وكما تصرف يربوعا لأن زيادته لا تبلغ به مثال الأفعال؟

قيل له: إنه قد صرف الفعل مصغرا فكما أشبه أحمر أذهب أشبه أُحَيْمِر قولهم ما أُمَيْلِح زيدا وما أُحَيْسِنَه، والمانع قائم بعد معه.

فجملة هذا أنه كل ما صغر فخرج تصغيره من المانع فهو مصروف، وما كانت العلة قائمة فيه فترك الصرف له لازم".(١)

وقد سبق سيبويه المبردَ في التعليل لرد هذا الافتراض معللا بالعلة نفسها، فقال: "فإذا حقرت قلت: أُخَيْضِر وأُحَيْمِر وأُسَيْوِد، فهو على حاله قبل أن تحقره، من قِبَل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتةٌ، وأشبه هذا من الفعل ما أُمَيْلِحَ زيداً، كما أشبه أَحْمَر أَذْهَب".(٢)

وعلى قولهم فإن علة المنع موجودة فيه بعد التصغير؛ لأن مثال أُفَيْعِل موجودة في الأفعال، نحو: ما أُمَيْلِحَهُ، وإذا كان كذلك لم يكن بالتحقير خارجا من شبه الفعل ووزنه.(٣)

وبهذا يتبين أن افتراض صرف (أُحَيْمِر) مصغر (أَحْمَر) افتراض مردود لوجود العلة المانعة له في الأصل، وليس تغير الصورة وحده كافيا للقول بجواز الصرف؛ لأن العلة التي منعت في الأصل هي العلة نفسها الموجودة في المصغر منه، فكان الحق رد الافتراض كما نص المبرد على ذلك.

١٢-اختلاف المعنى

افتراض التعريف في (مثلك) من قولهم: مررت برجلٍ مثلك.

الإضافة تكسب الاسم تعريفا إن كان مضافا إلى معرفة، وتخصيصا إن

(١) المقتضب ١٤/٤.

(٢) الكتاب ١٩٣/٣.

(٣) ينظر: الإيضاح للفارسي ص ٢٢٩، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٩٨٤/٢.

كان مضافا إلى نكرة، والإضافة في (مثلك) إضافة إلى معرفة، فكان الأصل أن تكسب الاسم تعريفا، إلا أن المشهور أنها لا تكتسب تعريفا بهذه الإضافة؛ لذلك افترض المبرد أنها تكون معرفة، فقال: "فإن قال قائل: كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة، هلا كان كقولك: مررت بعبد الله أخيك؟ فالجواب في ذلك: أن الأخوة مخطورة، وقولك (مثلك) مبهم مطلق يجوز أن يكون مثلك في أنكما رجلان أو في أنكما أسمران وكذلك كل ما تشابهتما به، فالتقدير في ذلك التنوين كأنه يقول: مررت برجل شبيه بك، وبرجل مثل لك".(١)

بعض الأسماء تضاف إلى معارف لكنها لا تتعرف للإبهام الذي فيها؛ لأنها لا تخص شيئا بعينه، نحو: مثلك، تقول: مررت برجلٍ مثلك(٢)، فهي نكرة، وسبب تنكيرها معناها، لأن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف(٣)، فلفظ (مثلك) يجوز أن تكون المشابهة في الطول أو اللون أو العلم أو غير ذلك مما لا حصر له. (٤)

لذلك جعله سيبويه نعتا للنكرة، فقال: "ومن النعت أيضا: مررتُ برجلٍ مِثْلِك. فمِثْلُك نعتٌ على أنك قلت هو رجل كما أنك رجل، ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يَزِدْ عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور. ومثلُه: مررتُ برجلٍ مِثْلِك، أى صُورتُه شَبيهةٌ بصورتِك، وكذلك: مررتُ برجلٍ ضَرْبِك وشِبْهِكَ. وكذلك نَحْوِك، يُجْرَيْنَ فى المعنى والإعرابِ مُجْرًى واحدا، وهنّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ".(٥)

---

(١) المقتضب ٢٨٦/٤، ٢٨٧.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١٥٣/١، والإيضاح للفارسي ص ٢١١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/١.

(٤) ينظر: ينظر: الأصول لابن السراج ١٥٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٢.

(٥) الكتاب لسيبويه ٤٢٣/١.

فهذا دليل على أن إضافته إلى معرفة لم تكسبه تعريفا كغيره من الألفاظ التي تكتسب التعريف بإضافتها إلى المعرفة، وعليه فإن مثلك غاية في التنكير لكثرة وجوه المماثلة.(١)

ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمتغايرين لا توجب التنكير، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة، بل يجب الوقوع على واحد معهود للمخاطب.(٢)

وقيل إن علة تنكيرها أن أول أحوالها الإضافة؛ لأنها لا تستعمل مفصولة عنها، لا يقال: هذا مثل لك، ولا غير لك، وأول أحوال الاسم التنكير، فلذلك كانت نكرة مطلقا.(٣)

ولعل هذا القول مبالغة لا داعي لها فإن التنكير هو الأصل، وهذا لا يعني أن المضاف منه إضافة لازمة ينكر رجوعا إلى أصله، وإنما نكرت هذه اللفظة توافقا مع معناها الذي يدل على الشيوع والكثرة بعد الإضافة. وأما الافتراض الذي ساقه المبرد فإنه افترض جعل (مثلك) في: مررت برجل مثلك نظير (أخيك) في: مررت بعبد الله أخيك، وبيَّن أن هناك فرقا بينهما، فالمثلية في المثال الأول مبهمة غير معلومة لكثرتها وتعددها، بخلاف الأخوة فإنها –كما قال المبرد– مخطورة، ومن هنا كان المعنى حدا فاصلا لرفض هذا الافتراض.

١٣–اجتماع الضدين

نص المبرد على افتراض جمع (طَلْحَة) على (طلحتون) بإثبات تاء التأنيث في الجمع، فقال: "فأما طلحة فلو قلت في جمعها طلحتون للزمك أن

(١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ص ٢١١.

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ٤١٤/٢.

(٣) نسب السيوطي هذا القول للأخفش ولم أعثر عليه في مؤلفاته التي بين يدي. ينظر: همع الهوامع للسيوطي ٤١٤/٢.

تكون أنثته وذكرته في حال وهذا هو المحال".[١]

الأصل في (طَلْحَة) أن يجمع على (طلحات)، فقد توافرت فيها شروط جمع المؤنث السالم التي تقتضي بأن المجموع بألف وتاء كل اسم علم لمؤنث نحو هند، أو فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو مؤنث[٢].

و(طلحة) داخل في هذه القاعدة إذ إنه مختوم بالتاء حتى وإن كان مذكرا فقياس جمعه بالألف والتاء.

وإنما امتنع جمعه بالواو والنون لأنه إن جمع عليه فإما أن تثبت التاء أو تحذف، فإن ثبتت جمعت بين علامتين متضادتين: التاء التي تدل على التأنيث والواو التي تدل على التذكير، وإن حذفت أدى الحذف إلى ذهاب المعنى الذي كانت تدل عليه.[٣]

ومن هنا وجب رد هذا الافتراض حتى لا يؤدي إلى اجتماع ضدين في كلمة واحدة، كما أن لها جمعا آخر قياسا تجمع عليه، فالأولى اعتماده في الجمع ورد ما عداه مما يؤدي إلى خروج عن القاعدة أو فساد بها، كما في هذا الجمع وهو (طلحتون).

فرد المبرد لهذا الافتراض صحيح موافق للقياس بعيد عن التعارض والفساد.

١٤- الإضمار قبل الذكر

أفعل التفضيل من المشتقات التي تعمل عمل الفعل، إلا أنه يرفع فاعلا فقط ولا ينصب مفعولا به، وعلة هذا أنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قِبَلِ أنه في حال تجرده من ال والإضافة لا يثنى ولا يجمع، فهو يرفع الضمير المستتر

(١) المقتضب ٨/٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٩/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣١٣/١.

دائما، ويرفع الاسم الظاهر بشروط وهي: أن يكون مسبوقا بنفي أو استفهام، وأن يكون مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين، نحو قولهم: مَا رَأَيْتُ رجلًا أَحْسَنَ فى عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ.(١)

وعلى هذا الوجه الإعرابي افترض المبرد تأخير الاسم الظاهر، فقال: " إذا قلت: مَا رَأَيْتُ رجلًا أَحْسَن فى

عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ، فأردت أن ترفع (أحسن) كنت قد أضمرت قبل الذكر، وذلك لأن الهاء فى قولك (منه) إنما هى الكحل.. فإن أخرت الكحل، فقلت: ما رأيتُ رجلًا أَحْسَن فى عَيْنِه مِنْهُ فِى عَيْنِ زيدٍ الكحلُ، وأنت تقدر أن (أحسن) هو الابتداء – كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قبل ذكره ".(٢)

افترض المبرد هنا تأخير الاسم الظاهر الذي هو معمول لـ(أفعل) على اعتبار أنه خبر للمبتدأ (أحسن)، وعلى هذا الافتراض يصير المثال: ما رأيتُ رجلًا أحسن في عينِه منه في عينِ زيدٍ الكحلُ، فيؤخر الاسم الظاهر مع تقدم ضميره في (منه) فيؤدي هذا إلى إضمار قبل الذكر، وكان هذا سببا قويا لرد الافتراض؛ لأن الإضمار قبل الذكر مخالف للأصول المسموعة.

١٥-الفصل بين المتلازمين

في المسألة السابقة نفسها افترض المبرد افتراضا آخر، بجعل (أحسن) مبتدأ، والكحل خبره، فقال:

"ولو قلت: ما رأيتُ رجلًا أحسن فى عينِه الكحلُ منه فى عينِ زيدٍ – كنت قد فصلت بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام، ووضعته فى غير موضعه".(٣)

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٦.

(٢) المقتضب ٢٤٨/٣، ٢٤٩.

(٣) السابق ٢٤٨/٣، ٢٤٩.

افترض المبرد إعراب (الكحل) مبتدأ و(أحسن) خبرا، ثم رده معللا بأنه يؤدي إلى الفصل بين المتلازمين وهما (أفعل) و(من) الجارة للمفضل عليه مع مجرورها.

ومن هنا يظهر في هاتين المسألتين افتراضان:

أحدهما: افتراض تأخير الاسم الظاهر وهو الكحل بأن يقال: ما رأيتُ رجلًا أحسن في عينِه منه في عينِ زيدٍ الكحلُ، وإنما رد هذا الافتراض لأنه إن أخر فإن الضمير الذي يعود عليه في (منه) سيعود على متأخر، فَرُدَّ حتى لا يؤدي إلى قبح تقديم الضمير على مفسره وإعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد.(١)

والآخر: افتراض إعراب لفظ (الكحل) مبتدأ و(أحسن) خبره، فمردود أيضا، لاستلزامه الفصل بالمبتدأ بين أفعل و(من) مع كونهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه.(٢)

ومن هنا رُدَّ هذان الافتراضان حتى لا يؤدي كل منهما إلى محذور وهما: الإضمار قبل الذكر، والفصل بين المتلازمين.

ويمكن القول إن هذه المعايير جاءت وفقا لما ذكره المبرد من افتراضات، ولا شك أن البحث في غير المقتضب سيظهر معايير جديدة يحكم على الافتراض من خلالها، لكن لما كان البحث مقتصرا على مقتضب المبرد فقد جاء محصورا في تلك المعايير.

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٩٩/٤.

الفصل الثالث: افتراضات خرجت على الضرورة

نص المبرد على نوع آخر من الافتراضات لا مقبول ولا مردود، وإنما يخرج على الضرورة أي أنه لا يقاس عليه، وهذه الافتراضات متناثرة في الكتاب، ومنها:

جمع فَعْل المعتل على أَفْعُل

الغالب في (فَعْل) المعتل العين أن يُجمَع جمع قلة على (أَفْعال)[١]، نحو: ثَوْب وأَثْواب وسَوْط وأَسْواط؛ وذلك لأنهم لو قالوا فيه أَفْعُل نحو: أَسْوُط وأَبْيُت لثَقُلَت الضمة على حروف العلة، وإن كان قبلها ساكن؛ لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى، فيستثقل فيه أدنى ثقل.[٢]

وقد تحدث المبرد عن هذه الصيغة عند جمعها، فقال: " وكان حق فعل من غير المعتل أن يكون أدنى العدد فيه أفعل كقولك: كَعْب وأَكْعُب وكَلْب وأَكْلُب وصَقْر وأَصْقُر، فلهذه العلة قلب إلى أَفْعَال فقيل: أَبْيَات وأَثْوَاب، إذ كان ذلك قد يكون في غير المعتل من فَرْخ وأَفْرَاخ وزند وأزناد وجد وأجداد، فإن احتاج إليه شاعر رده إلى الأصل كما قال:

لكلِّ دَهْرٍ قد لَبِسْتُ أَثْوُبا[٣] "[٤]

---

(١) ويجمع جمع كثرة على فُعُول نحو: بَيْت بُيُوت، وخَيْط خُيُوط، وقَيْد قُيُود. ينظر: الكتاب لسيبويه ٥٨٨/٣.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٩٠/٢.

(٣) البيت من الرجز، وقائله معروف بن عبد الرحمن.

المعنى: يصف نفسه بالحنكة والحزم فيقول: عاملت الناس بما يتفق وزمانهم، وتخلقت بأخلاق كل زمان، وسايرتهم حتى شاب رأسي.

الشاهد: جمع ثوب على أثوب شذوذًا، والقياس: جمعه على أثواب، أو ثياب.

ينظر البيت في: الكتاب لسيبويه ٥٨٨/٣، والمنصف لابن جني ٢٨٤/١، وشرح الأشموني ٦٧٢/٢.

(٤) المقتضب ١٦٧/١.

فورود جمع فَعْل المعتل على أَفْعُل في البيت الشعري خرج على الضرورة، لأنه خالف القياس، ومجيئه في الكلام المنثور غير قياس.(١)

ومن هنا كان جمع فَعْل المعتل على أَفْعُل ضرورة فيما ورد منه في الشعر، ولا يقاس عليه لأنه إن جمع كما يجمع الصحيح لأدى إلى وجود ثقل في الكلمة فيضطر معه إلى التخفيف مما يؤدي إلى كثرة العمل في كلمة واحدة، فامتنع جمعه على أَفْعُل.

ومنها: افتراض الجزاء بـ(إذا)

إذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولذلك تجاب بما تجاب به أدوات الشرط، نحو: إذا جاءَ زيدٌ فَقُمْ إليه، ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها.(٢)

وقد نص المبرد أيضا على منع الجزاء بها معللا لذلك بأنها مؤقتة، وحروف الجزاء مبهمة، فإذا قلت: إذا آتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوما، بخلاف ما لو قلت: إن تأتني آتك، فإن المتكلم لا يدري أيقع هذا من المخاطب أم لا؟(٣)

وقد أجاز المبرد استعمال إذا في الجزاء في الضرورة الشعرية فقط دون غيرها، فهي كما قال المرادي مخالفة لـ(إن) الشرطية، فإن (إذا) لما تيقن وجوده أو رَجُح بخلاف إن فإنها للمشكوك فيه، وبناء عليه كان تخريج المبرد بجوازها للضرورة أولى، وعدم جواز القياس عليها.

---

(١) ينظر: المقرب لابن عصفور ١١٠/٢، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٩١٨/٢. وقد جاء فيه أَفْعُل قليلا، نحو: قوس وأقوس، وعين وأعين. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٩٠/٢.

(٢) ينظر: الجنى الداني للمرادي ص ٣٦٧.

(٣) ينظر: المقتضب ٥١/٢، ٥٤، ٥٥.

ضوابط قبول الافتراض

قبول الافتراض إنما يكون لموافقته الأصول المسموعة، وعدم وجود فساد به يؤدي إلى خروجه عن تلك الأصول، ومن الضوابط التي يمكن على أساسها قبول القاعدة:

عدم وجود لبس

رد المبرد بعض الافتراضات لوجود لبس فيها، فإذا أمن اللبس قبل، ويؤيد ذلك قوله: "وإنما يخرج الشيء إلى غير بابه إذا أمنت اللبس".(١)

وجود نظير له في كلام العرب

من ذلك ما ذكره من افتراض بناء الأحد مع العشرين كبناء خمسة عشر، وقد رده لعدم وجود نظير له في كلام العرب، وقبول الافتراض بناء على وجود النظير أولى.(٢)

بل إنه أجاز وجها أفسده النحويون لوجود نظير له، وهو الإخبار عن (زيد) في نحو: كان زيد أخاك، فقال: "فإذا قلت: كانَ زيدٌ أخاك، فخَبَّرْتَ عن (زيد) قلت: الكائن أخاك زيد؛ كما كنت تقول فى ضرب فإن أخبرت عن (الأخ) فإن بعض النحويين لا يجيز الإخبار عنه، ويقول: إنما معناه: كان زيد من أمره كذا وكذا؛ فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا: من أمره كذا وكذا؛ كذلك لا يجوز أن تخبر عما وضع موضعه وهذا قول فاسد مردود لا وجه له؛ لأنك إذا قلت: زيد منطلق – فمعناه: زيد من أمره كذا وكذا؛ فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا".(٣)

(١) المقتضب ٣٦٠/١.
(٢) ينظر السابق ١٦٤/٢.
(٣) المقتضب ٩٧/٣.

إتباع القاعدة المفترضة للقاعدة الأصيلة لعدم وجود مانع.

ومن ذلك: التسمية بـ(يغزو)، فإن قاعدته بعد الافتراض أن تحذف منه الواو لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، فيقال: هذا يغزٍ.[١]

فإنه أتبع القاعدة الجديدة المفترضة للقاعدة الأصيلة لعدم وجود ما يمنع من ذلك.

ويمكن القول إن رد الافتراض يكون بناء على أسس ومعايير مختلفة؛ نظرا لكثرة العلل والموانع التي تمنع من قبول الافتراض، أما ضوابط قبوله يمكن اختصارها في عدم وجود مانع يمنع من قياس القاعدة المفترضة على القاعدة الأصيلة، لأن عدم وجود مانع دليل على صحة الافتراض وعلى إمكان صوغ قاعدة جديدة وفق قاعدة مسلم بها، فلو لم يوجد مانع لكان الافتراض مقبولا.

(١) ينظر: السابق ١/٣٢٦.

خاتمة

ظاهرة الافتراض من الظواهر المتأصلة في النحو، بدليل وجودها في باكورة المؤلفات التي ظهرت في علم النحو، إذ ظهرت في كتاب سيبويه، وقد تأثر بها من أستاذه الخليل مما يدل على أهميتها في الدرس النحوي، كما تأثر بها المبرد أيضا، وعرض لها كثيرا في كتابه (المقتضب)، ويمكن بيان أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

أولا: وضوح هذه الظاهرة وكثرتها في المقتضب؛ مما يدل على أهميتها في الدرس النحوي لمن يريد التعمق وفهم الفروق الدقيقة بين القواعد النحوية.

ثانيا: اعتمد المبرد في عرض هذه الظاهرة على أسلوب (قيل وقال) –غالبا–، فهو حين يريد عرض افتراض يصدره بقوله: فإن قلتَ، ويجيب عنه بـ: قلتُ، أو: قيل، حيث يعرضه ثم يجيب عنه بما يتناسب مع القواعد الأصيلة، غير أن هذه الظاهرة لم تكن مختصة بالافتراض، بل نجده يستخدم هذا الأسلوب أحيانا للاستدلال على قاعدة، أو بيان علة، أو غير ذلك مما ليس بافتراض.

ثالثا: أحيانا ينبثق عن الافتراض افتراضات أخرى متتابعة تُظهر مدى الدقة والفهم في عرض القواعد النحوية.(١) فهي تجعل القارئ أو السامع يعيد النظر وينعم الفكر في الحقائق التي درسها، وتجعله يفكر ويناقش ويحلل ويعلل ويستنتج، وينتج عنه إما إقناع المخاطب بالأدلة والبراهين، أو رد الافتراض ودحضه لمخالفته الأصول المعروفة.

رابعا: أن هذه الظاهرة تفرق بين القواعد المتشابهة، وتبين ما بينهما من فوارق

(١) من ذلك: ما ذكره المبرد عند حديثه عن علة رفع الفاعل، حيث نص فيه على عدة افتراضات متتابعة، فكل افتراض ينبثق عنه افتراض آخر مع الرد والتعليل والاستدلال. ينظر المقتضب ١/١٤٦.

دقيقة لها أثر في الحكم على القاعدة، فتبين علة جواز الحكم في قاعدة وامتناعه في أخرى، كما في مسألة (إن وأن) المخففتين، فإنه يضمر في المفتوحة دون المكسورة، فهي من الظواهر التي تثري الدرس النحوي، وتشحذ همة القارئ بإثارة انتباهه إلى مواضع دقيقة قد لا يتنبه لها في كثير من الأحيان.

خامسا: أن الافتراضات –في كثير من الأحيان– تكون أساس الخلاف النحوي؛ إذ إن الخلاف يكون لما خالف القاعدة الأصل، وهذا يكون بافتراض حكم جديد، فيؤدي إلى وقوع الخلاف فيه.

سادسا: تنوعت الافتراضات عند المبرد ما بين مقبول ومردود، والمردود عنده لم يكن عن هوى وتعصب، بل كان بناء على ضوابط محكمة تدل على عدم صلاحية الافتراض.(١)فليس من الضروري صحة الافتراض دائما، فقد يكون غير صالح للإجراء على القاعدة الأصيلة لوجود فساد به.

سابعا: اعتمد المبرد في توجيه الافتراض على أمور كثيرة كالتأويل والحمل على المعنى والحذف والإضمار وغير ذلك من الظواهر التي يمكن من خلالها استنتاج قاعدة جديدة صحيحة موافقة للأصول النحوية.

ثامنا: للافتراضات وجهان: وجه إيجابي يتمثل في إثبات قواعد جديدة على وفق قواعد أصيلة تؤدي إلى التوسع في اللغة، ووجه سلبي يتمثل في كثرة الآراء وتعددها في بعض المسائل، وكثرة الآراء الاجتهادية؛ مما يؤدي إلى صعوبة الدرس النحوي.

تاسعا: للافتراضات من حيث القبول وعدمه ثلاث صور: افتراضات مقبولة، وافتراضات مردودة، وافتراضات تقبل في حال الضرورة فقط ولا تقبل في

(١) ينظر معايير رفض الافتراض عند المبرد من هذا البحث من ص ٢٤: ٤٤.

غيرها.

عاشـــرا: أن الافتراضـات تجـرى علـى القواعـد الأصـيلة لبيـان مـدى صـحتها أو ضـعفها، فينـتج لنـا أحكامـا كثيـرة مـن حيـث الصـحة أو الضـعف، وهـي كثيرة جدا في اللغة، وما استنتجته منها خاص بما نص عليه المبرد في مقتضبه، ولا شك أن البحث فيها بتوسع أكبر سيظهر قواعد أكثر، فهو كثير فـي اللغـة يحتـاج إلـى البحـث كونهـا ظـاهرة منتشـرة واضـحة فـي مؤلفـات النحويين، فالأولى أن توضع لها قواعد مختصة بها يرجع إليها.

حادي عشر: أن القواعد النحوية إنما وضعت لخدمة النصوص، وليس العكس؛ لـذلك فـإن الافتراضـات إن كانـت مدعمـة بأدلـة، أو جـاءت موافقـة لقياسـات النحويين فهي مقبولة، لأننا لو اعتمدنا القواعد الأصيلة فقط في الحكم على الافتراض لأدى إلـى كثـرة التـأويلات مـن التقـدير والإلغـاء والتقـديم والتـأخير وغير ذلك، فقبول تلك الافتراضات على ظاهرها أولى ما لم يمنع مانع، فإذا خالفت تلك الافتراضات الأصول وأدت إلى محظور رُدَّت، ومن هنا تظهر قيمـة الافتـراض فـي إظهـار صـور جديـدة للقاعـدة، ورد الفاسـد منهـا حتـى لا تفسد اللغة.

وختامـا أقـول: إن اللغـة رغـم توسـعها وتنوعهـا وكثـرة قواعـدها إلا أن لهـا ضـابطا يحكمها، وقيودا يحتكم إليها، فليس كل ما يُفْتَرض يُقْبَل، وإنما الاحتكام فيها إلـى أصـول ثابتـة راسـخة يمكن القياس عليها، ويمكن تأويل ما جاء خارجا عنها ليتوافق مـع القاعدة الأصـل، والتأويل فـي اللغـة نجده علـى الإضـمار والحـذف والتقـديم والتـأخير والحمـل علـى اللفـظ والحمـل علـى المعنـى والتـوهم..وغير ذلـك كثيـر، وعلـى الـرغم مـن هـذا كلـه نجـد فيهـا ثوابـت لا تُتَخطى وقواعد لا تُتْرك ولا تُهْمَل، فهي لغة واسعة مستوعبة مع قواعد ثابتة محكمة مما يدل على علو شأن اللغة التي نزل بها القرآن الكريم.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- الأصمعيات، اختيار الأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان.
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.
- أمالي السهيلي أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (٥٠٨-٥٨١هـ) في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة في شعبان ١٣٨٠- فبراير ١٩٦١م، مطبعة السعادة.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم الدكتور/ موسى بناي العليلي، الكتاب الخمسون، مطبعة العاني، بغداد.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير ت ٦٠٦هـ، تحقيق ودراسة د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ، الطبعة الأولى.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة: الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق دكتور/ طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر العرب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، حققه وعلق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، دار كنوز إشبيليا.
- ترشيح العلل في شرح الجمل، تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، إعداد: عادل محسن سالم العميري ١٤١٩هـ، ١٩٩٨، الطبعة الأولى.

- التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام العلامة ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، أ.م.د/ محمد فضل الثلجي الدلابيج، كلية الشريعة، جامعة جرش الأهلية، الأردن، البحث منشور في كلية التربية الأساسية، تاريخ قبول النشر ٢٠١٠/٦/٣٠م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض بن أحمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة ٣٢١هـ، حققه وقدم له الدكتور/ رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، دار العلم للملايين.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- ديوان الفرزدق، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، شرحه وضبطه الأستاذ/ علي فاعور، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهَمْدَاني على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، رمضان ١٤٠٠هـ، يوليو ١٩٨٠م، دار التراث، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، المحرم الحرام ١٣٧٥هـ، أغسطس ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. جابر محمد البراجة، أ.د. إبراهيم جمعة العجمي، أ.د. جابر السيد مبارك، أ.د. على السنوسي محمد، أ.د. محمد راغب نزال، دار السلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر.

❖ شرح الرضي على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قابوس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
❖ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
❖ شرح اللمع لابن برهان العكبري، تأليف الإمام أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي المتوفى سنة ٤٥٦هـ، حققه الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
❖ شرح المفصل للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية.
❖ شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
❖ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، الشرح الكبير، تحقيق د. صاحب أبو جناح.
❖ شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد الدكتورة/ سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ١٤١٨هـ.
❖ شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، وحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
❖ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان محمد عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

- شرح كتاب الجمل للزجاجي تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ ت(٤٦٩هـ دراسة وتحقيق الطالب حسين علي لفتة السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، بإشراف الأستاذ الدكتور طه محسن، ٢٠٠٣م.
- شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق الدكتور/ يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة- بغداد ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى ١٤١٥هـ.
- علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- العوامل المائة، تأليف مجد الإسلام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، تأليف عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، مكتبة لسان العرب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.
- في أصول اللغة، الجزء الرابع، القرارات التي صدرت في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين، تقديم ومراجع أ.د/ أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، رسالة دكتوراه، مكتبة الرشد، الرياض.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- لسان العرب للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٠٠هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، تأليف: أبي إسحاق الزجاج (٢٣٠- ٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة ١٣٩١- ١٩٧١.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري، الميداني، حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
- المدارس النحوية، تأليف الدكتور شوقي ضيف، الطبعة السابعة، دار المعارف.
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، تأليف الدكتور عبد الرحمن السيد، كلية العلوم، جامعة القاهرة، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث، القاهرة.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د.محمد كامل بركات ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، الطبعة الثانية، جامعة أم القرى.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- معاني الحروف، تأليف أبي الحسن علي بن عثمان الرماني النحوي، حققه الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة/ هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، أشرف على إخراج هذه الطبعة من مجمع اللغة العربية: شعبان عبد العاطي عطية، وأحمد حامد حسين، وجمال مراد حلمي، ومن مكتبة الشروق الدولية: عبد العزيز النجار.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، راجعه/ سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- المفصل في تاريخ النحو العربي، تأليف الدكتور: محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ.

❖ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

❖ المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الأستاذ الدكتور: محمد عبدالخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، القاهرة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

❖ المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

❖ الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧- ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

❖ المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى، ذي الحجة ١٣٧٣هـ، أغسطس سنة ١٩٥٤م.

❖ المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

❖ نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حققه وعلق عليه الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف الإمام السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٢٥٠٥
٢	معنى الفرض في اللغة	٢٥٠٩
٣	نشأة المصطلح واستعمالاته	٢٥١٠
٤	ألفاظ الافتراض عند المبرد	٢٥١٢
٥	طريقة عرض الافتراض	٢٥١٣
٦	الفصل الأول: الافتراضات المقبولة	٢٥١٥
٧	المبحث الأول: افتراضات في العوامل	٢٥١٥
٨	دخول أدوات الشرط على الأسماء	٢٥١٥
٩	إعمال حرف التنبيه في الحال	٢٥١٨
١٠	المبحث الثاني: افتراضات في المعمولات	٢٥٢٠
١١	مجيء الحال معرفة	٢٥٢٠
١٢	مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة	٢٥٢٤
١٣	المبحث الثالث: افتراضات في بنية التركيب	٢٥٢٨
١٤	وقوع الاسم بعد لو	٢٥٢٨
١٥	حذف أن من خبر عسى	٢٥٣٠
١٦	المبحث الرابع: افتراضات في التعليل	٢٥٣٣
١٧	تعليل عدم الإلغاء في أن المخففة	٢٥٣٣
١٨	الفصل الثاني: الافتراضات المردودة	٢٥٣٦
١٩	عدم وجود نظير له في كلام العرب	٢٥٣٦
٢٠	عدم صحة التركيب	٢٥٣٨
٢١	وجود اللبس	٢٥٤١

٢٢	عدم وجود أصل له في كلام العرب	٢٥٤٤
٢٣	وجود فرق بين الحكمين	٢٥٤٦
٢٤	إبطال المعنى	٢٥٤٨
٢٥	التوهم	٢٥٥٠
٢٦	مخالفة الأصل	٢٥٥١
٢٧	الثقل	٢٥٥٣
٢٨	خروج الشيء عن بابه	٢٥٥٤
٢٩	وجود العلة	٢٥٥٦
٣٠	اختلاف المعنى	٢٥٥٧
٣١	اجتماع الضدين	٢٥٥٩
٣٢	الإضمار قبل الذكر	٢٥٦٠
٣٣	الفصل بين المتلازمين	٢٥٦١
٣٤	الفصل الثالث: افتراضات خرجت على الضرورة	٢٥٦٣
٣٥	جمع فَعْل المعتل على أَفْعُل	٢٥٦٣
٣٦	افتراض الجزاء بإذا	٢٥٦٤
٣٧	ضوابط قبول الافتراض	٢٥٦٥
٣٨	خاتمة	٢٥٦٧
٣٩	المصادر والمراجع	٢٥٧٠
٤٠	فهرس المحتويات	٢٥٧٩